Palestinian Centre for Human Rights (PCHR)
المـــركـــز الفـلسـطيـنـي لحـقـــوق الإنســـان

# المنشآت الاقتصادية في قطاع غزة
# تدمير ممنهج وحصار مستمر

**تقرير يتناول أثر تأخير إعمار المنشآت الاقتصادية المُدمرة والحصار المتواصل على أداء القطاعات الاقتصادية المكونة لاقتصاد قطاع غزة**

**يونيو ٢٠١٧**

| | |
|---|---|
| مقدمة | 4 |
| أولاً: تدهور القطاعات الاقتصادية بسبب الحصار الاسرائيلي | 6 |
| ثانياً: استهداف المنشآت الاقتصادية خلال العدوان الحربي ٢٠١٤ | 9 |
| ثالثاً: خسائر القطاعات الاقتصادية وعرقلة عملية اعمار المنشآت الاقتصادية | 19 |
| رابعاً: معاناة أصحاب المنشآت الاقتصادية بسبب تأخير الاعمار واستمرار الحصار | 25 |
| خامساً: أثر عرقلة عملية اعمار غزة والحصار المستمر على القطاعات الاقتصادية | 32 |
| الخاتمة | 40 |
| التوصيات | 41 |
| الجداول والأشكال | 42 |

# مقدمة

يتناول هذا التقرير أثر تأخير عملية إعمار المنشآت الاقتصادية التي دُمرت خلال العدوان الحربي واسع النطاق الذي شنته قوات الاحتلال الاسرائيلي على قطاع غزة خلال الفترة من ٢٠١٤/٧/٧ إلى ٢٠١٤/٨/٢٦، واستمر لمدة ٥١ يوماً، على أداء القطاعات الاقتصادية المكونة لاقتصاد قطاع غزة. كذلك يتناول التقرير انعكاسات سياسة الحصار الاسرائيلي المفروضة على قطاع غزة منذ ١١ عاماً، ومنع التدفق الحر للواردات والصادرات الغزية من السلع والبضائع، بما في ذلك المواد الأولية ونصف المصنعة والآلات والمعدات الصناعية على عمل المنشآت الاقتصادية التي ما زالت تعمل بقدرة انتاجية مقلصة في قطاع غزة.

ويعرض التقرير بدايةً لإجراءات الحصار المفروض على قطاع غزة منذ منتصف يونيو/ حزيران ٢٠٠٧، والذي تخلله ٣ أعمال حربية كُبرى شنتها قوات الاحتلال الاسرائيلي على قطاع غزة، وتأثير اجراءات الحصار التي شملت قيود مشددة على حركة الواردات، وحظر شبه كلي للصادرات، وفرض قيود مشددة على حركة التجار، على مختلف القطاعات الاقتصادية. ويرصد التقرير خسائر كافة القطاعات الاقتصادية، قبل أن يلجأ سكان القطاع إلى الأنفاق على الحدود الفلسطينية - المصرية لتغطية احتياجاتهم الأساسية. ففي قطاع الإنشاءات والبناء والتعمير، أُغلقت ٤٥ شركة مقاولات، و٨ مصانع مُنتجة لمواد الإنشاء، وأنضم ٤٢,٠٠٠ عاملاً يعملون في هذا القطاع الحيوي إلى صفوف العاطلين عن العمل. وفي قطاع الصناعات الخشبية والأثاث، أُغلقت نحو ٦٠٠ ورشة ومصنع للأثاث، وتم تسريح نحو ٦,٦٠٠ من العاملين فيها. وفي قطاع الخياطة وصناعة الملابس أُغلقت ٦٢٤ منشأة أبوابها، وتم تسريح نحو ٢٥,٠٠٠ عاملاً كانوا يعملون فيها. وفي قطاع الصناعات المعدنية فقد نحو ٦,٠٠٠ عاملاً أماكن عملهم بعد توقف النشاط في أكثر من ٩٥٪ من الورش والمنشآت. وفي قطاع الصناعات الغذائية، أُغلق ٥٦ مصنعاً، وفقد نحو ١,٩٠٠ عامل فرص عملهم. وفي قطاع السياحة والفندقة تدنت نسبة إشغال ٤٢٣ غرفة في ١٢ فندق سياحي إلى الصفر، وانضم نحو ٥٠٠ موظف إلى صفوف العاطلين عن العمل. وفي قطاع الصيد البحري والثروة السمكية حُرم نحو ٤,٠٠٠ صياد من ممارسة عملهم، وأدى نقص المعدات والتجهيزات اللازمة للصيد إلى توقفهم كلياً عن العمل لفترات طويلة.

ثم يتناول التقرير بالعرض الحصري التدمير الهائل لآلاف المنشآت الاقتصادية خلال العدوان الحربي الذي شنته قوات الاحتلال الاسرائيلي عام ٢٠١٤، حيث طال الدمار ٢٢٥ منشأة صناعية تعمل في مختلف الأنشطة الصناعية، و١,٥٧٨ منشأة تجارية تعمل في مختلف الأنشطة التجارية، وتضرر ٢,١٨١ قطعة أرض زراعية مساحتها ١١,١٦٤,٦٦٤ م٢ من الأراضي الزراعية تشمل العشرات من الدفيئات الزراعية، وغرف ومخازن الأدوات والمعدات الزراعية، شبكات الري الزراعية، موتورات المياه وبعض الآبار التي تروي تلك الأراضي، وتضرر ١,٠٩٧ مزرعة طيور وحيوانات داجنة ومناحل ومزارع أسماك، وتدمير ٣٩ غرفه للصيادين و٨٢ قارباً للصيد، فضلاً عن وقوع أضرار جسيمة في أدوات ومعدات الصيادين.

ويرصد التقرير خسائر القطاعات الاقتصادية الناجمة عن العدوان الحربي، والتي بلغت ٥٥٠ مليون دولار أمريكي، موزعة كالتالي: خسائر القطاعات الصناعية والتجارية والخدماتية والسياحية ٢٨٤ مليون دولار أمريكي، وخسائر القطاع الزراعي ٢٦٦ مليون دولار أمريكي. ومن ثم يعرض التقرير لآلية الأمم المتحدة لإعادة اعمار غزة (GRM)، وآلية تعويض أصحاب المنشآت الاقتصادية المدمرة، وآلية تقييم الأضرار التي لحقت بالمنشآت الاقتصادية، مسلطاً

الضوء على السلبيات التي اتسمت بها هذه الآليات، وانعكست بشكل سلبي على إعادة اعمار المنشآت الاقتصادية.

ويتناول التقرير الأسباب التي ساهمت في تأخير عملية اعمار المنشآت الاقتصادية، وأهمها: الحصار المستمر على قطاع غزة، وفشل آلية الأمم المتحدة لإعادة اعمار غزة (GRM)، وتخلف المانحين الدوليين عن الوفاء بالتزاماتهم المالية التي تعهدوا بتقديمها في مؤتمر القاهرة الخاص بإعادة إعمار قطاع غزة، والذي انعقد بتاريخ ٢٠١٤/١٠/١٢، حيثُ سددوا فقط ١٨٪ من قيمة خسائر المنشآت الاقتصادية، وقد وُزعت هذه الأموال على المنشآت الاقتصادية التي بلغت خسائرها أقل من ٧,٦٠٠ دولار أمريكي. وفي الحالات التي أوفى بها المانحون الدوليون بتعهداتهم المالية فإنهم وضعوا المشروعات الاغاثية وإعادة إعمار المنازل المدمرة على سلم أولوياتهم، واهملوا إعادة إعمار المنشآت الاقتصادية المدمرة، على الرغم من أهمية القطاع الاقتصادي لاستمرار الحياة في قطاع غزة.

ويعرض التقرير لنماذج من معاناة أصحاب المنشآت الاقتصادية في قطاع غزة المدمرة خلال العدوان الحربي الاسرائيلي عام ٢٠١٤، والتي تفاقمت على نحو غير مسبوق بسبب عدم تعويضهم عن خسائرهم من جانب، ومن جانب آخر بسبب استمرار الحصار الاسرائيلي لقطاع غزة للعام الحادي عشر على التوالي. كما اشتكى نحو ٦٢٠ مواطن من أصحاب المنشآت الاقتصادية المدمرة من آلية تقييم الأضرار التي لحقت بمنشآتهم واعتبروا الأرقام التي رصدت لهم مجحفة، وطالبوا بإعادة تقييم الأضرار التي لحقت بهم. واعتمد التقرير في ذلك على الافادات التي جمعها باحثو المركز من أصحاب المنشآت الاقتصادية المدمرة في أعقاب انتهاء العدوان الحربي على قطاع غزة عام ٢٠١٤، وأعاد الباحثون الميدانيون تحديثها خلال شهري مارس وأبريل من عام ٢٠١٧، لرصد مدى التقدم في إعادة إعمار منشآتهم المدمرة.

ويتناول التقرير كذلك انعكاس تأخير عملية إعادة إعمار المنشآت الاقتصادية على النشاط الاقتصادي للقطاعات الاقتصادية المختلفة المكونة لاقتصاد قطاع غزة، عارضاً إفادات من مختصين وخبراء في القطاعات الاقتصادية المتعددة.

ويخلص التقرير إلى أن معظم المنشآت الاقتصادية المدمرة لم يتم اعمارها، وبالتالي لم تعد مساهمة في النشاط الاقتصادي لقطاع غزة. وفي حالات محدودة تمكن عدد محدود من أصحاب المنشآت الاقتصادية التي دُمرت خلال العدوان من إعادة تأهيلها للعمل بشكل جزئي، إما بدعم الجهات الدولية المانحة التي قامت بتعويض المنشآت ذات الأضرار المحدودة (التي بلغت خسائرها أقل من ٧,٦٠٠ دولار أمريكي)، أو بعد قيام مالكيها (أصحاب المنشآت) بتأهيلها على نفقتهم الخاصة، أو بالاعتماد على القروض، بسبب عدم تلقي أية تعويضات عن خسائرهم حتى الآن، لا سيما أن المنشآت الاقتصادية التي تضررت بشكل كلي، وكانت خسائرها فادحة (أو تزيد عن ٧,٦٠٠ دولار أمريكي) لم تتلق أية تعويضات عن خسائرها حتى الآن.

## أولاً: تدهور القطاعات الاقتصادية بسبب الحصار الاسرائيلي

تسبب الحصار الذي تفرضه سلطات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة منذ ١١ عاماً، وفرض قيود مشددة على حركة الواردات، وحظر شبه كلي للصادرات، وفرض قيود مشددة على حركة التجار وأصحاب المنشآت الاقتصادية في تدهور كافة القطاعات الاقتصادية.

فقد أحكمت السلطات الاسرائيلية المحتلة حصار القطاع منذ منتصف يونيو/ حزيران ٢٠٠٧، وبتاريخ ٢٠٠٧/٦/٢١ شددت السلطات المحتلة اجراءات الخنق الاقتصادي للقطاع عن طريق إلغاء الكود الجمركي للقطاع، ومنعت بموجب ذلك إدخال كافة البضائع الواردة إلى قطاع غزة، بما في ذلك المواد الخام اللازمة لقطاعات الصناعة، الزراعة والصيد أو قطاع الإنشاءات والبناء، وتسبب ذلك في توقف أو تقليص العمل في ٩٠٪ من المنشآت الاقتصادية، وتسريح الآلاف من العاملين فيها، وانضمامهم لصفوف العاطلين عن العمل. واقتصر عمل المعابر التجارية في السنوات الثلاث الأُولى للحصار على إمداد القطاع بالسلع الأساسية، وحددتها السلطات المحتلة بـ ٩ أصناف ومشتقاتها، ومعظمها مواد غذائية، وتم توريد هذه السلع في نطاق محدود لا يلبي الحد الأدنى من احتياجات السكان المدنيين[١]. ورغم اعلانها إدخال تسهيلات على الحصار المفرض على القطاع في عام ٢٠١٠، واصلت سلطات الاحتلال فرض القيود المشددة على توريد نحو ٤٠٠ سلعة إلى القطاع، معظمها من السلع الأساسية والمواد الخام اللازمة لقطاعات الصناعة. وقد شاب حركة الواردات إلى القطاع عوائق عديدة، من بينها إغلاق المعبر التجاري الوحيد «كرم ابو سالم» بشكل متكرر، وقد أدى ذلك إلى إغلاق أو تقليص العمل في المئات من المنشآت الصناعية.

كما فرضت السلطات الاسرائيلية المحتلة خلال سنوات الحصار حظراً على تصدير كافة البضائع المنتجة في قطاع غزة، ولم تسمح خلال السنوات الثلاث الأولى للحصار بتصدير أية سلعة، باستثناء تصدير كميات محدودة جداً من الزهور والتوت الأرضي لم تتجاوز ١٠٪ من المحاصيل المُعدة للتصدير[٢]. وبعد إعلانها إدخال تسهيلات على الحصار المفرض على القطاع في عام ٢٠١٠، سمحت سلطات الاحتلال بتصدير بعض منتجات القطاع، غير أن الكميات التي سمحت بتصديرها شهرياً، لا تتجاوز في أفضل الأحوال ٣٪ من تلك الكميات التي كانت تصدر من القطاع قبل فرض الحصار الاسرائيلي في يونيو٢٠٠٧ [٣]. وقد أدى ذلك إلى إغلاق أو تقليص العمل في المئات من المنشآت الصناعية التي تسوق إنتاجها خارج قطاع غزة، كما لحقت خسائر فادحة بمزارعي وصيادي القطاع.

كذلك، ألغت السلطات الاسرائيلية المحتلة منذ منتصف يونيو ٢٠٠٧ التصاريح الممنوحة لنحو ١٠٠٠ تاجر من قطاع غزة، كان يسمح لهم الدخول إلى اسرائيل والضفة الغربية، وفي المقابل أصدرت تدريجياً على مدى ٥ سنوات نحو ٢٠٠ بطاقة جديدة (BCM) لكبار تجار القطاع. وجراء الآليات المتبعة وما رافقها من وضع عراقيل أمام تنقل التجار من وإلى قطاع غزة، لم يتجاوز عدد التجار الذين كان يسمح لهم بالسفر عبر معبر بيت حانون "ايريز" ٢٠ تاجر يومياً، ورغم الإعلانات المتكررة للسلطات المحتلة بإدخال تسهيلات على الحصار المفروض على القطاع، والسماح لفئات جديدة بالمرور عبر حاجز بيت حانون "ايريز"، غير أن عدد التجار المسموح لهم بالمرور لم يتجاوز ٣٠٠ تاجر يومياً في عام ٢٠١٧ [٤].

١ – حددت سلطات الاحتلال المواد التي يسمح بدخولها إلى القطاع بتسعة مواد أساسية هي: الدقيق، السكر، الحليب ومشتقاته، الأرز، ملح الطعام، زيت الطعام، المجمدات، الأدوية والمستلزمات الطبية، ثم سمحت بدخول الفواكه، الأعلاف ومواد التنظيف.
٢ – تقرير حول أثر سياسة الاغلاق على القطاعات الاقتصادية، المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، غزة، ٢٠٠٨/٨/١٧، ص ٢٥-٢٦.
٣ – الاحصائيات الشهرية الواردة في تقارير حالة المعابر الصادرة عن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٧.
٤ – الاحصائيات الشهرية الواردة في تقارير حالة المعابر الصادرة عن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٧.

وقد أدت اجراءات الحصار القاسية إلى تدهور كافة القطاعات الاقتصادية خلال السنوات الثلاث الأُولى للحصار[٥]، وفيما يلي عرضاً لتأثير سياسة الحصار على القطاعات الاقتصادية المختلفة المكونة لاقتصاد قطاع غزة[٦]:

» **قطاع الإنشاءات والبناء والتعمير:**

أدى منع دخول مواد البناء، بما فيها مواد الحصمة، الحديد والأسمنت إلى انهيار قطاع الإنشاءات والبناء والتعمير، ونجم عن ذلك إغلاق ٤٥ شركة مقاولات، هجرة ٩ شركات أُخرى إلى دول مجاورة، وإغلاق ٨ مصانع منتجة لمواد الإنشاء. وترتب على ذلك الاستغناء عن نحو ٤٢,٠٠٠ عامل يعملون في كافة فروع هذا القطاع الحيوي. وقد بلغ إجمالي خسائر قطاع الإنشاء والمقاولات، والصناعات الإنشائية المرتبطة به نحو ٥٨ مليون دولار، وتوقف العمل في مشاريع بناء وتطوير بنى تحتية بقيمة ٢٤٠ مليون دولار.

» **قطاع الصناعات الخشبية والأثاث:**

بلغت خسائر قطاع الصناعات الخشبية والأثاث ١١٠ مليون دولار، بسبب توقف الورش عن الإنتاج لعدم توفر المواد الخام ومنع تصدير منتجاتها، وقد أدى ذلك إلى إغلاق نحو ٦٠٠ ورشة ومصنع للأثاث، فيما تم تسريح نحو ٦,٦٠٠ من العاملين فيها، خصوصاً بعد نفاذ المواد الخام من القطاع ، ومنع استيراد بديلاً عنها.

» **قطاع الزراعة:**

بلغت خسائر قطاع الزراعة ما يزيد عن ١٠٠ مليون دولار بسبب منع المزارعين من تصدير منتجاتهم، ومنع دخول المستلزمات اللازمة للقطاع الزراعي.

» **قطاع الخياطة وصناعة الملابس:**

تعرض قطاع الخياطة وصناعة الملابس لشلل كلي، وأغلقت ٦٢٤ مؤسسة أبوابها، وتم تسريح نحو ٢٥,٠٠٠ عامل كانوا يعملون فيه، ووصلت خسائر هذا القطاع جراء الحصار أكثر من ٣٠ مليون دولار.

» **قطاع الصناعات المعدنية:**

توقف نشاط أكثر من ٩٥٪ من الورش والمنشآت العاملة في قطاع الصناعات المعدنية بشكل كلي، وتقلصت الطاقة الإنتاجية لباقي المنشآت (نحو ٥٪) إلى أقل من ٤٠٪، وفقد نحو ٦,٠٠٠ عامل أماكن عملهم في تلك المنشآت وانضموا إلى صفوف العاطلين عن العمل.

» **قطاع الصناعات الغذائية:**

تعرض قطاع الصناعات الغذائية لخسائر بلغت قيمتها ٢٤ مليون دولار نتيجة عدم قدرة المصانع العاملة في هذا القطاع على تصدير منتجاتها إلى الضفة الغربية. وترتب على ذلك إغلاق ٥٦ مصنعاً، وتم تقليص العمل في باقي المصانع البالغ عددها ٢٠ مصنعاً إلى أقل من ٣٠٪ من طاقتها الإنتاجية. وفقد نحو ١٩٠٠ عامل من بين نحو ٢,٥٠٠ عامل فيه فرص عملهم.

٥ – في عام ٢٠١٠، لجأ سكان القطاع للحصول على احتياجاتهم الأساسية من جمهورية مصر العربية عبر الأنفاق على الحدود الفلسطينية - المصرية، ونتيجة لذلك عاد العمل تدريجياً في معظم المنشآت الاقتصادية، وقد استمر ذلك حتى أواخر عام ٢٠١٣، عندما بدأت القوات المسلحة المصرية عملية تدمير واسعة النطاق للأنفاق في ضوء تدهور الاوضاع الامنية في سيناء.

٦ – تقرير حول أثر سياسة الاغلاق على القطاعات الاقتصادية، مرجع سابق، ص ١٩ – ٣٢.

» **قطاع السياحة والفندقة:**

تعرض قطاع السياحة والفندقة لخسائر فادحة نتيجة الكساد الذي ضرب القطاع وفرض قيود على حركة الأجانب والوفود الدولية. وتدنت نسبة إشغال ٤٢٣ غرفة في ١٢ فندق سياحي إلى الصفر، وأدى ذلك إلى كساد في نشاط المطاعم، وانضمام نحو ٥٠٠ من العاملين في هذا القطاع إلى صفوف العاطلين عن العمل. كما توقفت الأعمال التجارية التي تنفذها مكاتب الحج والسياحة، واقتصر نشاطها على موسم الحج الذي تعتبر عائداته الربحية متواضعة.

» **قطاع الصيد والثروة السمكية:**

أدى الحصار البحري المفروض على بحر غزة وتقليص الوقود إلى حرمان نحو ٤,٠٠٠ صياد من ممارسة مهنة الصيد، وأدى نقص المعدات والتجهيزات اللازمة للصيد إلى توقفهم كلياً عن العمل لفترات طويلة.

وفي ظل الحاجة المُلحة، لجأ سكان القطاع في عام ٢٠١٠ لسد احتياجاتهم الأساسية من جمهورية مصر العربية عبر الأنفاق على الحدود الفلسطينية - المصرية، وقد اتسع العمل في الأنفاق تدريجياً، وأصبح سكان القطاع يعتمدون بشكل أساسي على الواردات عبر الأنفاق، ونتيجة لذلك عاد العمل تدريجياً في معظم المنشآت الاقتصادية، وخاصة المصانع التي اعتمدت في سد احتياجاتها من المواد الخام والمعدات على الأنفاق[٧]. وبالموازاة مع ذلك، شنت القوات الاسرائيلية المحتلة أعمال حربية واسعة ضد قطاع غزة، أكثرها شراسة كان عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٢، وأسفرت الأعمال الحربية عن مئات القتلى وآلاف الجرحى، كما نجم عنها تدمير مئات المنشآت الاقتصادية، معظمها من المنشآت الصناعية والتجارية. وقبل أن يتمكن أصحاب هذه المصانع من إعادة تأهيلها للعمل، بعد تلقي تعويض جزئي عن الخسائر التي لحقت بهم، شنت قوات الاحتلال الحربي الاسرائيلي عدواناً حربياً جديداً، يعتبر الأكثر حدة وشراسة، وذلك في يوليو ٢٠١٤، وقد ألحق هذا العدوان، علاوة عن آلاف القتلى والجرحى، دمار هائل في المنشآت المدنية، وكانت أكثر المنشآت تضرراً جراء هذا العدوان المنشآت الاقتصادية.

٧ – وقد استمر ذلك حتى أواخر عام ٢٠١٣، عندما بدأت القوات المسلحة المصرية عملية تدمير واسعة النطاق للأنفاق في ضوء تدهور الأوضاع الأمنية في سيناء.

## ثانياً: استهداف المنشآت الاقتصادية خلال العدوان الحربي ٢٠١٤

تسبب العدوان الحربي الذي شنته قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة خلال الفترة من ٢٠١٤/٧/٧ إلى ٢٠١٤/٨/٢٦، واستمر ٥١ يوماً، في تدمير هائل لآلاف المنشآت التي تتبع كافة القطاعات الاقتصادية في قطاع غزة. فقد طال الدمار ٢٢٥ منشأة صناعية، منها ١٠٩ منشآت دمرت بشكل كلي (٤٨,٤٪)، و١١٦ منشأة صناعية أُخرى أصيبت بأضرار جزئية (٥١,٦٪)، وتعمل هذه المنشآت في مختلف الأنشطة الصناعية. كما أدى العدوان إلى تدمير ١,٥٧٨ منشأة تجارية تعمل في مختلف الأنشطة التجارية، منها ٦٩٣ منشأة بشكل كلي (٤٤٪)، و٨٨٥ منشأة تضررت بشكل جزئي (٥٦٪)، كذلك تعرضت الأراضي الزراعية إلى عمليات تجريف واسعة أدت إلى تضرر ٢,١٨١ قطعة أرض زراعية مساحتها ١١,١٦٤,٦٦٤ م$^{٢}$ من الأراضي الزراعية، وطالت عملية التدمير أيضاً العشرات من الدفيئات الزراعية، وغرف ومخازن الأدوات والمعدات الزراعية، شبكات الري الزراعية، موتورات المياه وبعض الآبار التي تروي تلك الأراضي. كما أدت الهجمات الحربية إلى تعرض البنية التحتية للإنتاج الحيواني لأضرار كبيرة، فقد تضررت خلال العدوان ١,٠٩٧ مزرعة طيور وحيوانات، موزعة كالتالي: ٢٢٥ مزرعة حيوانات، ٥٢٠ مزرعة دواجن، ٣٥٠ مزرعة حيوانات/ دواجن، منحل واحد، مزرعة أسماك واحدة. كما استهدفت القوات الحربية الإسرائيلية خلال عدوانها الشامل قطاع الصيد البحري والثروة السمكية بشكل مباشر، وألحق الاستهداف خسائر فادحة في موانئ الصيد، وأدى كذلك إلى تدمير ٣٩ مبنى للصيادين و٨٢ قارب صيد، فضلاً عن وقوع أضرار جسيمة في أدوات ومعدات الصيادين[٨].

» **تدمير ٢٢٥ منشأة صناعية:**

شكلت العمليات الحربية التي استهدفت القطاع الصناعي في قطاع غزة نموذجاً صارخاً للهجمات العشوائية، المحظورة بموجب قواعد القانون الانساني الدولي. فقد عمدت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي إلى استهداف عدد كبير من المصانع في قطاع غزة، وقد شملت تلك الهجمات وأعمال التدمير ليس فقط المنشآت الصناعية في المناطق الحدودية للقطاع، بل تجاوزتها لتستهدف المنشآت الصناعية في داخل التجمعات السكانية في القطاع. وقد قامت القوات المحتلة خلال عدوانها على غزة بتنفيذ سياستها الخاصة بالتدمير الممنهج لمصانع القطاع، حيث نفذت عمليات أشبه بأعمال تطهير، في المنطقتين الصناعيتين الوحيدتين في قطاع غزة: المنطقة الصناعية في شرق مدينة غزة، والمنطقة الصناعية في بيت حانون، شمال القطاع. وقد أكد باحثو المركز الذين قاموا بزيارة هذه المناطق فور انتهاء العدوان، أن المشهد فيهما بدا صادماً لحجم الدمار الهائل، وأفادوا أن المنطقة الصناعية شرق مدينة غزة قد تحولت إلى أكوام ضخمة من الركام، وبات من الصعب تمييز معالمها الجغرافية، فيما أدى القصف العنيف والمُركز للمنطقة الصناعية في بيت حانون إلى تدمير واحتراق عدد كبير من المصانع.

٨ – العدوان في أرقام، تقرير يوثق حصيلة الضحايا والخسائر المادية التي لحقت بالمدنيين وممتلكاتهم خلال الفترة من ٧ تموز حتى ٢٢ آب ٢٠١٤ على أيدي قوات الاحتلال الاسرائيلي أو في مواجهتها، منظمات حقوق الانسان في قطاع غزة: المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، مؤسسة الحق، مركز الميزان لحقوق الانسان، مؤسسة الضمير لحقوق الانسان، ٢٠١٥. للمزيد راجع الموقع الالكتروني للمركز الفلسطيني لحقوق الانسان: http://www.pchrgaza.org/files/2015/report__staics__2014.pdf

شركة سعد والصفدي لصناعة جميع انواع البلوك المدمرة في حي الشجاعية بمدينة غزة

وقد وثقت منظمات حقوق الانسان فور انتهاء العدوان الحربي على قطاع غزة تدمير ٢٢٥ منشأة صناعية، منها ١٠٩ منشآت دمرت بشكل كلي (٤٨,٤٪)، و١١٦ منشأة صناعية أخرى أُصيبت بأضرار جزئية (٥١,٦٪)، وتعمل هذه المنشآت في مختلف الأنشطة الصناعية. ويشير حجم الدمار الذي طال القطاع الصناعي، ومظاهر التطهير في منشآت البنية الاقتصادية في قطاع غزة إلى أن قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي قد سعت إلى القضاء على قدرة تلك المنشآت الإنتاجية، والإجهاز على اقتصاد القطاع كلياً وشله بشكل تام، وتكريس تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي[٩].

**جدول ( ١ ) يبين حجم دمار المنشآت الصناعية خلال عدوان ٢٠١٤**

| البيان | تدمير كلي | ضرر جزئي | الإجمالي |
|---|---|---|---|
| العدد | ١٠٩ | ١١٦ | ٢٢٥ |
| النسبة المئوية | ٤٨,٤٪ | ٥١,٦٪ | ١٠٠٪ |

**شكل ( ١ ) يوضح حجم دمار المنشآت الصناعية خلال عدوان ٢٠١٤**

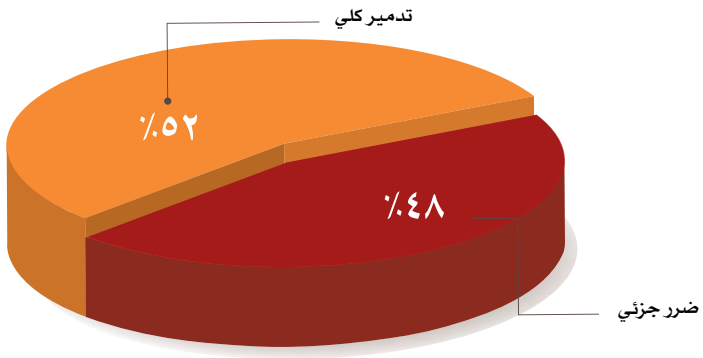


٩ – العدوان في أرقام، مرجع سابق، ص ٤٢.

وتعمل المنشآت الصناعية المدمرة في مجالات عديدة: صناعات بلاستيكية، صناعات بناء، صناعات خشبية، صناعات غذائية، صناعات كهربائية، صناعات كيميائية، صناعات معدنية، صناعات نسيجية، وصناعات أُخرى[١٠].

**جدول (٢) يبين توزيع أنشطة المصانع المدمرة خلال عدوان ٢٠١٤**

| نوع الصناعة | حجم أضرار | | |
|---|---|---|---|
| | كلي | جزئي | المجموع |
| صناعات بلاستيكية | ٦ | ٧ | ١٣ |
| صناعات بناء | ٣٤ | ٣٢ | ٦٦ |
| صناعات خشبية | ١٤ | ٢٣ | ٣٧ |
| صناعات غذائية | ١٠ | ١٤ | ٢٤ |
| صناعات كهربائية | ٤ | ٣ | ٧ |
| صناعات كيميائية | ٢ | ٦ | ٨ |
| صناعات معدنية | ٢٠ | ١٣ | ٣٣ |
| صناعات نسيجية | ٩ | ٦ | ١٥ |
| صناعات أُخرى | ١٠ | ١٢ | ٢٢ |
| المجموع | ١٠٩ | ١١٦ | ٢٢٥ |

**شكل (٢) يوضح توزيع أنشطة المصانع المدمرة خلال عدوان ٢٠١٤**

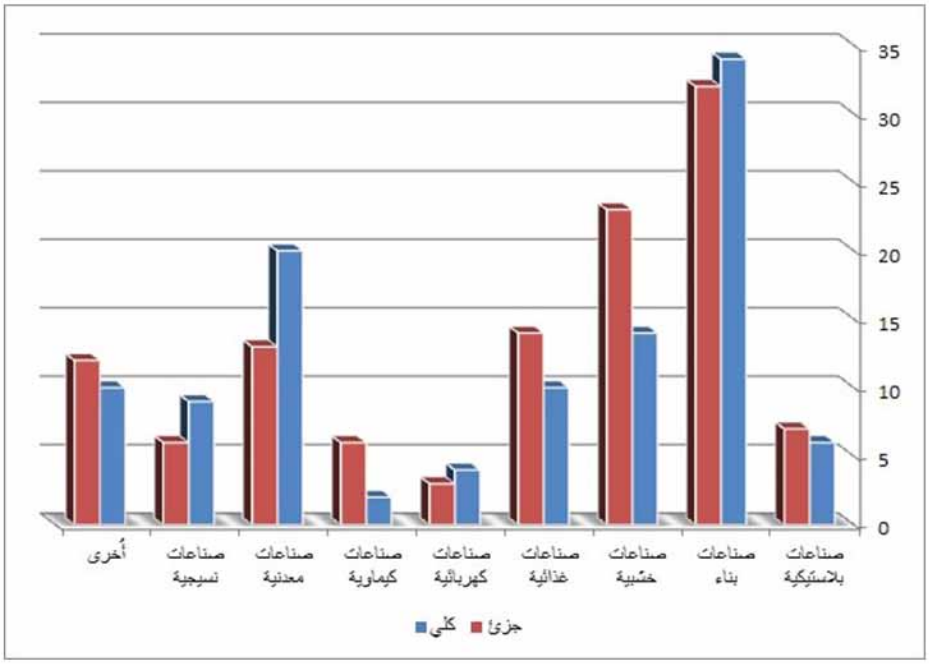


١٠ - العدوان في أرقام، مرجع سابق، ص ٤٣.

وصنفت وزارة الاقتصاد خسائر المنشآت الصناعية كالتالي: تدمير عدد كبير من المصانع والورش بشكل كلي (نحو ٤٨٧ مليون دولار أمريكي)، تضرر المصانع بشكل جزئي جزئياً (١٩٥ مليون دولار أمريكي)، الأضرار التي لحقت بالمواد الخام والمواد المنتجة (٦٥ مليون دولار أمريكي)، وبذلك يصل اجمالي خسائر قطاع الصناعة ٧٤٧ مليون دولار أمريكي[١١].

مصنع الأمل لتصنيع وتوريد الأسفلت المدمر في دير البلح

وقد أدى تدمير المصانع في قطاع غزة إلى ارتفاع نسبة البطالة إلى معدلات غير مسبوقة نظراً لانضمام آلاف العمال الذين كانوا يعملون في المصانع المدمرة إلى صفوف العاطلين عن العمل. وقدرت جمعية رجال الأعمال في غزة، في حينه، عدد العمال الذين فقدوا عملهم بنحو ٣٠ ألف عامل، انضموا إلى نحو ١٨٠ الف عاطل عن العمل قبل العدوان، بسبب الركود الاقتصادي وحصار قطاع غزة[١٢].

### » تدمير ١,٥٧٨ منشأة تجارية:

عمدت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال عدوانها الحربي على قطاع غزة عام ٢٠١٤، إلى استهداف عدد كبير من المنشآت التجارية، وقد طال الاستهداف منشآت تعمل في كافة الأنشطة التجارية، وأدى ذلك إلى تدمير ١,٥٧٨ منشأة تجارية، منها ٦٩٣ منشأة بشكل كلي (٤٤٪)، و٨٨٥ منشأة تضررت بشكل جزئي (٥٦٪)[١٣].

١١ – ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني، "الاقتصاد الوطني»: ١,٣ مليار دولار حجم خسائر قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات والزراعة، ٢٠١٤/٩/٢. أُنظر الرابط:
http://www.pbforum.ps/ar__page.php?id=OgzVTqh3FUa1762203A09W3blcUbJ&date=1441065600

١٢ – خسائر بالمليارات جراء العدوان على قطاع غزة، جريدة الحياة الجديدة، للمزيد أُنظر الرابط:
http://www.alhaya.ps/arch__page.php?nid=241377

١٣ – العدوان في أرقام، مرجع سابق، ص ٤٦.

تدمير أكبر مركز تجاري تابع لبلدية رفح، ويحتوي على ٨٠ محل تجاري وشقق سكنية وصالة أفراح

وقد بلغت الخسارة الاجمالية المترتبة على تدمير المنشآت التجارية ٩٤ مليون دولار بحسب وزارة الاقتصاد الوطني في غزة[١٤].

**جدول ( ٣ ) يبين حجم دمار المنشآت التجارية خلال عدوان ٢٠١٤**

| البيان | تدمير كلي | ضرر جزئي | الإجمالي |
|---|---|---|---|
| العدد | ٦٩٣ | ٨٨٥ | ١٥٧٨ |
| النسبة المئوية | ٤٤٪ | ٥٦٪ | ١٠٠٪ |

**شكل ( ٣ ) يوضح حجم دمار المنشآت التجارية خلال عدوان ٢٠١٤**

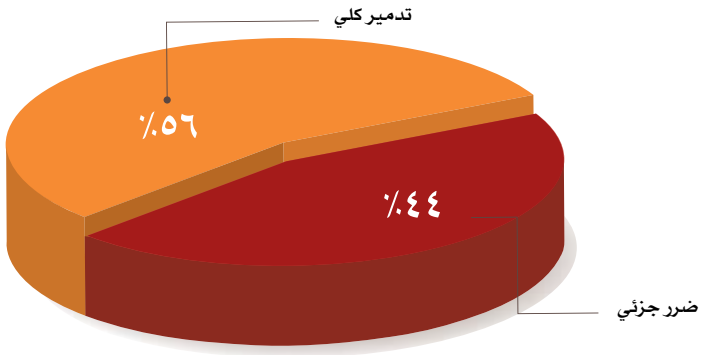


١٤ - ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني، مرجع سابق.

### » تضرر ٢,١٨١ قطعة أرض زراعية:

تعرضت الأراضي الزراعية، والتي تنتج العديد من المحاصيل الزراعية كالخضار والفواكه، إلى عمليات تجريف وتدمير واسعة، وقد طالت عملية التدمير أيضاً العشرات من الدفيئات الزراعية المُنتجة، وغرف ومخازن الأدوات والمعدات الزراعية، شبكات الري الزراعية، موتورات المياه وبعض الآبار التي تروي تلك الأراضي.

فقد أدت الهجمات الحربية على قطاع غزة إلى تضرر ٢,١٨١ قطعة أرض زراعية مساحتها ١١,١٦٤,٦٦٤ م٢ من الأراضي الزراعية، تمتلكها أُسر تتكون من ١٧,١٣٧ فرداً، بينهم ٦,٠٨٣ طفلاً، ويبلغ عدد المنتفعين من الأرض الزراعية المتضررة ٣٣,٨٤٨ فرداً. وتنوعت الاعتداءات ما بين تجريف ١,٣٤٢ قطعة أرض بنسبة ٦٢٪ من الاعتداءات على الأراضي الزراعية، وقصف ٧٩٤ قطعة أرض بنسبة ٣٦٪، ومنع الوصول إلى ٣٦ قطعة أرض (تلف المحصول) بنسبة ٢٪، و٩ اعتداءات أُخرى بنسبة ٠,٤٪[١٥].

**جدول (٤) يبين حجم الدمار في الأراضي الزراعية خلال عدوان ٢٠١٤**

| نوع الاعتداء | العدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| تجريف | ١,٣٤٢ | ٦٢٪ |
| قصف | ٧٩٤ | ٣٦٪ |
| منع وصول | ٣٦ | ٢٪ |
| أُخرى | ٩ | ٠,٤٪ |
| المجموع | ٢,١٨١ | ١٠٠٪ |

**شكل (٤) يوضح حجم الدمار في الأراضي الزراعية خلال عدوان ٢٠١٤**

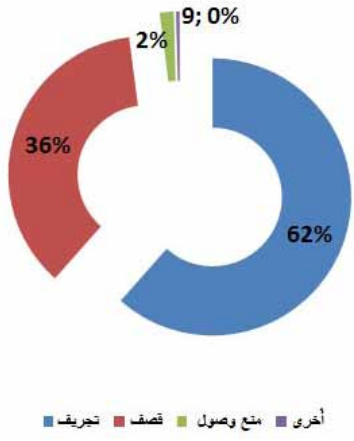


ووفقاً لوزارة الاقتصاد في غزة فإن خسائر الأراضي الزراعية قدرت بنحو ٢٧٠ مليون دولار أمريكي، نجمت عن أعمال تجريف وتدمير الأراضي الزراعية في المناطق الحدودية الشرقية والشمالية لقطاع غزة، وتضرر المزروعات بفعل عدم قدرة المزارعين على الوصول إلى محاصيلهم لجنيها أو ريها، وهو ما فاقم من خسائر المزارعين[١٦].

١٥ – العدوان في أرقام، مرجع سابق، ص ٤٩.
١٦ – ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني، مرجع سابق.

تدمير أرض زراعية لعائلة الأغا في محافظة خانيونس

**» تضرر ١,٠٩٧ مزرعة طيور وحيوانات:**

تعرضت البنية التحتية للإنتاج الحيواني للاستهداف بواسطة الطائرات الحربية الإسرائيلية، مما أدى إلى تدمير وتضرر في مزارع الأبقار والأغنام، والحظائر المنزلية، مزارع دواجن، أبقار وأغنام حليب، عجول تسمين، فقاسات بيض، فضلاً عن الدجاج البياض واللاحم. كما أدى القصف المتواصل لمدن وقرى قطاع غزة والانقطاع شبه الدائم للتيار الكهربائي إلى إتلاف اللقاحات البيطرية ومواد تشخيص الفحص المخبري.

مزرعة شمالي للدواجن المدمرة في جحر الديك بالمحافظة الوسطى

وقد أدت الهجمات الحربية على قطاع غزة إلى تضرر ١,٠٩٧ مزرعة طيور وحيوانات موزعة وهي كالتالي: ٢٢٥ مزرعة حيوانات، ٥٢٠ مزرعة دواجن، ٣٥٠ مزرعة حيوانات/ دواجن، منحل واحد، مزرعة أسماك واحدة[١٧]. ووفقاً لوزارة الاقتصاد في غزة بلغت خسارة قطاع الثروة الحيوانية نتيجة الاضرار التي لحقت بمزارع الأبقار والدجاج اللاحم والبياض والمناحل ومزارع الأسماك ٦٠ مليون دولار[١٨].

١٧ – العدوان في أرقام، مرجع سابق، ص٥١.
١٨ – ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني، مرجع سابق.

**جدول (٥) يبين حجم الدمار في مزارع الطيور والحيوانات خلال عدوان ٢٠١٤**

| البيان | مزرعة حيوانات | مزرعة حيوانات/ دواجن | مزرعة دواجن | منحل | مزرعة أسماك |
|---|---|---|---|---|---|
| العدد | ٢٢٥ | ٣٥٠ | ٥٢٠ | ١ | ١ |

**شكل (٥) يوضح حجم الدمار في مزارع الطيور والحيوانات خلال عدوان ٢٠١٤**

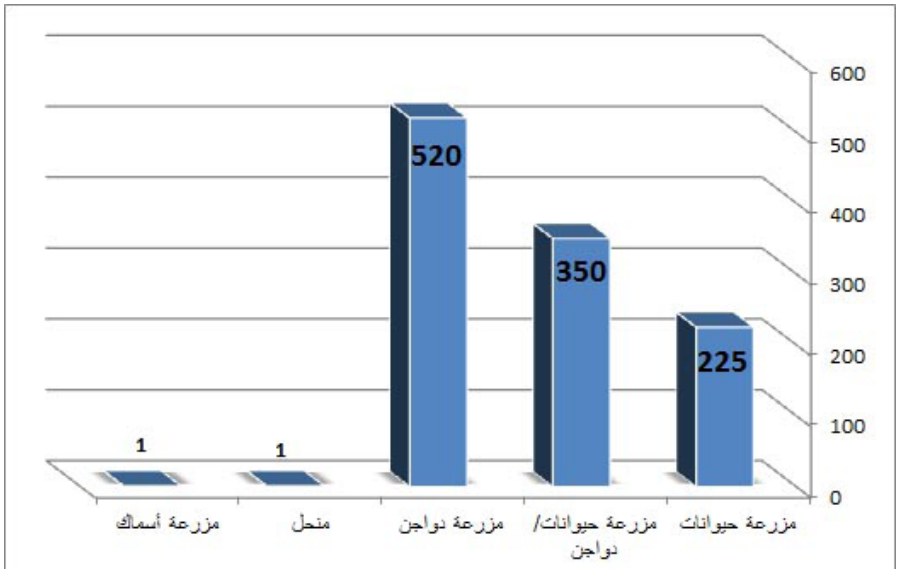


**» تدمير ٣٩ غرفة للصيادين و٨٢ مركباً للصيد:**

قامت القوات الحربية الإسرائيلية خلال عدوانها الشامل على قطاع غزة، باستهداف قطاع الصيد البحري بشكل مباشر، مما ألحق خسائر فادحة في موانئ وأدوات الصيد البحري، خاصة في ميناء غزة الذي تعرض للقصف المباشر من قبل الطائرات الحربية الإسرائيلية. فقد أدى استهداف ميناء غزة إلى احراق وتدمير ٨ قوارب صيد، ووقوع أضرار جسيمة في قاربي صيد، وعدد كبير من المواتير المستخدمة لقوارب الصيد، فضلاً عن اتلاف جميع أدوات ومعدات الصيد البحري جراء تدمير ٣٦ غرفة في ميناء غزة. كما أدى الاستهداف المباشر من قبل الزوارق الحربية الإسرائيلية إلى إصابة ٢٠ قارب صيد في ميناء شمال غزة، و٣٠ قارب صيد في ميناء الوسطى وغرف تستخدم لتخزين أدوات ومعدات الصيد، وتدمير ٨ قوارب صيد بشكل كامل في ميناء خان يونس، فضلاً عن إلحاق أضرار جزئية في ١٠ قوارب صيد أُخرى، وتدمير سوق السمك في نفس الميناء، وتدمير ٤ قوارب صيد في ميناء رفح البحري[١٩].

١٩ – تقرير حول الاعتداءات الاسرائيلية على الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة، غزة: المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، أكتوبر ٢٠١٤، ص ١٤. للمزيد أُنظر التقرير على رابط المركز: http://www.pchrgaza.org/files/2015/fesherment-oct-2014.pdf

غرف الصيادين المدمرة في ميناء غزة

ووفقاً لتقديرات نقابة الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة فقد بلغت خسائر قطاع الصيد البحري (١٠ملايين دولار)، اشتملت على تدمير غرف الصيادين وأدوات ومعدات الصيد البحري (قوارب وشباك الصيد، مولدات كهربائية، كشافات إضاءة ومخازن وقود). وقد تركزت معظم الاعتداءات الإسرائيلية في ميناء غزة، حيث تكبد ما نسبته (٨٥٪) من مجمل الخسائر التي تعرض لها قطاع الصيد البحري على امتداد موانئ القطاع، والـ (١٥٪) المتبقية موزعة على موانئ شمال غزة والوسطى وخان يونس ورفح[٢٠].

**جدول (٦) يبين خسائر قطاع الصيد البحري خلال عدوان ٢٠١٤**

| البيان | تدمير كلي لقوارب الصيد | أضرار جزئية بقوارب الصيد | أداوت ومعدات الصيد | غرف الصيادين | سوق بيع الأسماك |
|---|---|---|---|---|---|
| مرفأ شمال غزة | – | ٢٠ | – | – | – |
| مرفأ غزة | ٨ | ٢ | جميعها | تدمير (٣٦) غرفة | – |
| مرفأ الوسطى | – | ٣٠ | – | أضرار جزئية (٣) غرف | – |
| مرفأ خان يونس | ٨ | ١٠ | – | – | تدمير السوق |
| مرفأ رفح | ٤ | – | – | – | |
| المجموع | ٢٠ | ٦٢ | | ٣٩ | |

**شكل (٦) يوضح خسائر قطاع الصيد البحري خلال عدوان ٢٠١٤**

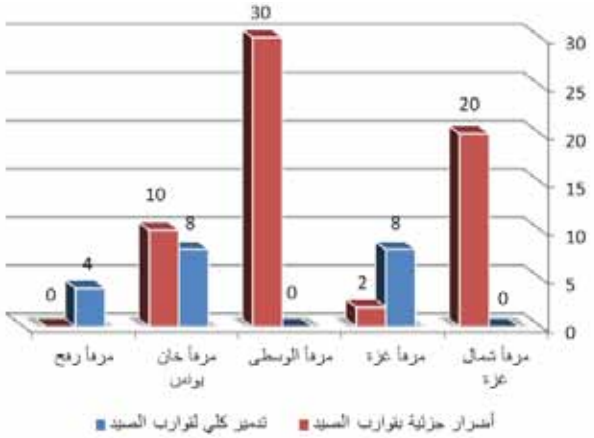


٢٠ – الاعتداءات الاسرائيلية على الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة، مرجع سابق، ص ١٤.

وجراء الأعمال الحربية الإسرائيلية، حُرم الصيادون الفلسطينيون، البالغ عددهم (٤,٠٠٠) صياد، من ركوب البحر وممارسة مهنة الصيد طيلة أيام العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، والبالغة (٥١) يوماً، الأمر الذي انعكس على أوضاعهم المادية والمعيشية بشكلٍ كبير. وتقدر الخسائر المالية الناجمة عن الحظر البحري وعدم تمكين الصيادين من ركوب البحر وممارسة مهنة الصيد، طيلة فترة العدوان، بنحو (٣) ملايين دولار، حيث أن كمية الأسماك التي كان من المُتوقع أن يصيدها الصيادون خلال فترة (٥١) يوماً، تقدر بنحو (٣٠٠-٤٠٠) طناً، مقارنة بشهري مايو ويونيو السابقين على العدوان، وذلك رغم تضييق القوات البحرية الإسرائيلية على الصيادين الفلسطينيين وعدم تمكينهم من مزاولة مهنة الصيد بحرية وتقليص المسافة البحرية المسموح الوصول إليها إلى ٣ أميال بحرية، فضلاً عن الاعتداءات التي يتعرض لها الصيادون من قبل القوات البحرية الإسرائيلية المحتلة أثناء إبحارهم في مياه غزة حتى ضمن المسافة المسموح الوصول إليها[٢١]. ووفقاً لوزارة الاقتصاد في غزة بلغت خسارة قطاع الصيد والثروة السمكية نتيجة لتعطل سفن الصيد وتدمير وحرق عدد كبير منها وإتلاف معدات الصيد نحو ١٠ ملايين دولار[٢٢].

٢١ – الاعتداءات الاسرائيلية على الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة، مرجع سابق، ص ١٤.

٢٢ – ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني، مرجع سابق.

## ثالثاً: خسائر القطاعات الاقتصادية وعرقلة عملية اعمار المنشآت الاقتصادية

بلغت خسائر القطاعات الاقتصادية خلال العدوان الحربي الاسرائيلي عام ٢٠١٤، وفقاً للمكتب الوطني لإعادة إعمار قطاع غزة ٥٥٠ مليون دولار أمريكي، موزعة كالتالي: خسائر القطاعات الصناعية والتجارية والخدماتية والسياحية ٢٨٤ مليون دولار أمريكي، وبلغت خسائر القطاع الزراعي ٢٦٦ مليون دولار أمريكي[٢٣].

وقد نجمت هذه الخسائر عن الأضرار الكلية والجزئية التي لحقت بالمنشآت الاقتصادية التي تشكل القطاعات الانتاجية المختلفة في قطاع غزة. ورغم مرور ٣ أعوام على تدمير المنشآت الاقتصادية لم يتمكن معظم أصحابها من إعادة إعمارها. وأرجع أصحاب المنشآت الاقتصادية المدمرة سبب ذلك إلى عدم تلقيهم أية تعويضات عن خسائرهم حتى الآن، لا سيما أصحاب المنشآت الاقتصادية التي تضررت بشكل كلي، أو تلك التي بلغت خسائرها أكثر من ٧,٦٠٠ دولار أمريكي.

وفي الحالات المحدودة التي حاول فيها أصحاب المنشآت الاقتصادية المدمرة إعادة تأهيلها للعمل بشكل جزئي، إما بدعم الجهات الدولية المانحة التي قامت بتعويض المنشآت ذات الأضرار المحدودة (التي بلغت خسائرها أقل من ٧,٦٠٠ دولار أمريكي)، أو على نفقتهم الخاصة، أو بالاعتماد على القروض، فإنهم واجهوا صعوبات في الحصول على مواد البناء والمعدات اللازمة لإعادة إعمار منشآتهم، نتيجة استمرار العمل بآلية الأُمم المتحدة لإعمار غزة (GRM)، التي عززت من اجراءات الحصار الاسرائيلي الخانق لقطاع غزة، والمستمر للعام الحادي عشر على التوالي. كما اشتكى نحو ٦٢٠ مواطن من أصحاب المنشآت الاقتصادية المدمرة من آلية تقييم الأضرار التي لحقت بمنشآتهم واعتبروا الأرقام التي رصدت لهم مجحفة، وطالب هؤلاء بإعادة التقييم، بما يحقق لهم العدالة من جانب، وبما يخفف من حجم الأضرار التي لحقت بهم من جانب آخر.

وعليه، فإن هذا الجزء من التقرير سيتناول آلية الأُمم المتحدة لإعادة اعمار غزة (GRM)، آلية تعويض أصحاب المنشآت الاقتصادية المدمرة، وآلية تقييم الأضرار التي لحقت بالمنشآت الاقتصادية.

### » آلية الأُمم المتحدة لإعادة اعمار غزة (GRM):

بتاريخ ٢٠١٤/٩/٢٦، أعلن مبعوث الأُمم المتحدة للشرق الأوسط روبرت سيري، آلية الأُمم المتحدة لإعادة اعمار غزة (GRM)، وأوضح أن الأُمم المتحدة واسرائيل والسلطة الفلسطينية قد توصلوا إلى اتفاق يسمح ببدء العمل في اعادة اعمار قطاع غزة بوجود رقابة دولية على استخدام المواد وبمشاركة القطاع الخاص، مع اعطاء السلطة الفلسطينية دوراً قيادياً في جهود إعادة الاعمار. وأوضح سيري أن الاتفاق يقدم الضمانات الأمنية من خلال آلية للرقابة على المواد، للتأكد من استخدامها بالكامل لأغراض مدنية[٢٤]. وبتاريخ ٢٠١٤/١٠/١٤، أي بعد نحو شهر من الاعلان عن آلية الامم المتحدة لإعادة اعمار غزة، بدأ التنفيذ الفعلي لها.

ورغم أن الآلية تهدف إلى البناء والإعمار، غير أنها تضع قيود على توريد كافة مواد البناء إلى

٢٣ – تقرير ملخص عن جهود إعادة إعمار المحافظات الجنوبية، مرجع سابق، ص ١٨-١٩.

٢٤ – المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، ورقة موقف: غزة بين دمار وحصار.. فشل آلية الأمم المتحدة لإعمار غزة، والحل الوحيد رفع الحصار، ٢٠١٥/٣/١١، أُنظر ورقة الموقف: http://pchrgaza.org/ar/?p=7574

قطاع غزة بدعوى أنها "مواد مزدوجة الاستخدام". والمقصود بالمواد مزدوجة الاستخدام وفق الرؤية الاسرائيلية أنه يمكن استخدام هذه المواد في المجالات العسكرية كما يمكن استخدامها في النشاطات المدنية. وتضع السلطات الاسرائيلية على قائمة المواد مزدوجة الاستخدام مئات المواد الأساسية، مثل: الأسمنت، الحصمة، الخرسانة، القضبان الحديدية، بعض أنواع الخشب، أجهزة الأشعة، المضخات، مولدات الكهرباء الكبيرة. وهذه المواد تعتبر أساسية لحياة السكان، وغير مدرجة على أية قوائم دولية باعتبار أن لها استخدامات عسكرية.
ووفقاً للآلية فإن حصول المواطنين على مواد البناء لترميم أو إعادة بناء المنشآت المدمرة يتم بعد إجراء تقييم أساسي للاحتياجات، وتحديد الكميات المطلوبة من مواد البناء، من خلال برنامج حصر الأضرار الذي نفذته السلطة الفلسطينية «وزارة الأشغال العامة»، وUNDP و UNRWA، ثم يُقدم طلب مُفصل ومدعم بالوثائق الثبوتية للسلطات الاسرائيلية، وفي حال موافقة إسرائيل، يتم استيراد مواد البناء المُوافق عليها، ويتسلم أصحاب المنشآت المدمرة كمية مواد البناء المحددة لهم (الحصمة والحديد والإسمنت والمواد الأُخرى) من المورّدين (نقاط التوزيع) المحددة في القطاع الذين تعتمدهم السلطة الفلسطينية، وذلك بعد إشعارهم بذلك من قبل وزارة الأشغال العامة والإسكان بغزة، من خلال كشوفات دورية صادرة عنها، تطالبهم فيها بالتوجه إلى الموردين لاستلام الكمية المحددة لهم، ويقوم المواطن المتضرر بدفع ثمن هذه المواد قبل استلامها. وتخضع هذه الاجراءات للمتابعة والفحص من مكتب الأُمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS)، الذي أنشأ وحدة تتكفل بمتابعة ومراقبة المواد والاستخدام النهائي لها، وفق ما نصت آلية إعادة إعمار غزة[٢٥].

وعلى مدار ثلاث أعوام من العمل بها، أثبتت الآلية فشلها في تلبية الاحتياجات الأساسية لعملية إعادة الاعمار، حيث أن إجمالي كميات مواد البناء التي تم توريدها إلى قطاع غزة كانت محدودة جداً، ولا تتناسب مع حجم الدمار الهائل الذي خلفه العدوان الحربي، ولا مع الاحتياجات الناجمة عن الزيادة الطبيعية للسكان.

فوفقاً لاتحاد المقاولين الفلسطينيين وشركات إنشائية متخصصة في غزة يحتاج قطاع غزة ٥,٠٠٠,٠٠٠ طن من مواد البناء لإعادة إعماره، من بينها ١,٥٠٠,٠٠٠ طن أسمنت، ٣,٠٠٠,٠٠٠ مليون طن حصمة و٥٠٠,٠٠٠ طن من حديد البناء ومادة البيتومين[٢٦]. ووفقاً لتقديرات المركز الفلسطيني لحقوق الانسان يحتاج قطاع غزة إلى كميات مضاعفة لتلبية الاحتياجات اللازمة لإعادة الاعمار والاحتياجات الناجمة عن الزيادة السكانية السريعة التي يشهدها قطاع غزة، وهو ما يعني ارتفاع احتياجات القطاع إلى ٣,٠٠٠,٠٠٠ طن أسمنت، ٦,٠٠٠,٠٠٠ طن حصمة، ١,٠٠٠,٠٠٠ طن حديد بناء.

وفي ظل هذه الاحتياجات الضخمة من مواد البناء، دخل إلى قطاع غزة منذ توقف العدوان الحربي كميات محدودة من مواد البناء، وقد عانى سكان القطاع جراء عدم وجود الأسمنت في الأسواق، فيما عانى أصحاب المنشآت المدمرة، من تأخير الموافقة الاسرائيلية على طلباتهم الخاصة بشراء الأسمنت، وفي حال الموافقة، فإن الكمية التي يتم الموافقة عليها غير كافية لإعادة اعمار المنشأة المدمرة. وقد كان النقص الأبرز في مادة الأسمنت التي تعتبر أساس عملية البناء، حيث تم توريد (١,٤١٠,٠٠٠) طن من هذه المادة، وتشكل هذه الكمية ٤٧٪ فقط

٢٥ – للمزيد حول وحدة مراقبة ومتابعة آلية إعادة إعمار غزة أنظر موقع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS) الالكتروني: http://data.unops.org/index.htm#SegmentCode=ORG&FocusCode=DATA__COUNTR

٢٦ – وردت هذه الاحصائيات في مداخلة بعنوان: "دور القطاع الخاص في إعادة إعمار قطاع غزة"، قدمها م. نبيل أبو معيلق، رئيس اتحاد المقاولين الفلسطينيين بغزة، خلال مؤتمر «تحديات إعمار غزة» الذي نظمه المركز الفلسطيني لحقوق الانسان بتاريخ ٢٠١٥/٣/٢٥. للاطلاع على وقائع المؤتمر أُنظر رابط المركز: http://pchrgaza.org/ar/?p=10006

من الكمية المطلوبة لتلبية احتياجات القطاع من مادة الاسمنت[٢٧]. ونظراً لأن مادة الأسمنت غير متوفرة لبدء عملية البناء، فإن الطلب على باقي مواد البناء الأخرى يصبح محدوداً.

**جدول (٧) يبين كمية مادة الأسمنت اللازمة لقطاع غزة والكمية الواردة فعلياً**

| الصنف | احتياجات اعادة الاعمار/ طن | الواردات الفعلية/ طن | نسبة الواردات الى الاحتياجات |
|---|---|---|---|
| الأسمنت | ٣,٠٠٠,٠٠٠ | ١,٤١٠,٠٠٠ | ٤٧٪ |

**شكل (٧) يوضح الفرق بين كمية مادة الأسمنت اللازمة لقطاع غزة والكمية الواردة فعلياً**

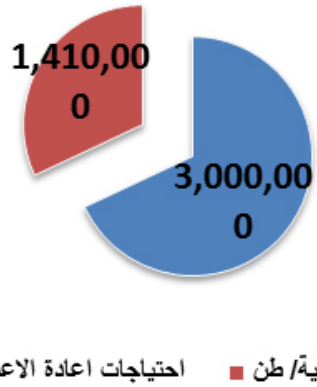


وقد اشتكى العديد من المواطنين الذين تسلموا حصصهم من مواد البناء، أن كمية الأسمنت المخصصة لهم لا تفي باحتياجاتهم الحقيقية ولا تكفي لإعادة بناء أو ترميم منشآتهم المدمرة، وهو ما اضطر العديد منهم إلى بيع الكمية المحدودة التي استلموها في السوق السوداء، ومن ثم يعاد بيعها مرة أخرى لمحتاجين آخرين بأسعار مضاعفة عدة مرات.

وقد خيبت الآلية البيروقراطية والبطيئة آمال سكان القطاع، وساهمت في تفاقم معاناة السكان المدنيين وخاصة أصحاب المصانع والمنشآت الاقتصادية، ولم تساهم فعلاً في عملية إعادة الإعمار، بل على العكس، عملت على مأسسة للحصار وقدمت غطاءً دولياً له، وأعطت شرعية دولية للعقوبات الجماعية ولجرائم الحرب الممارسة بحق السكان المدنيين.

وقد انتقدت لجنة تحقيق مجلس حقوق الإنسان الآلية الأممية لإعادة اعمار غزة، وخلصت إلى ما يلي: "انسجاماً مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، فإن على جميع الأطراف بمن فيهم إسرائيل ودولة فلسطين، السلطات في غزة والمجتمع الدولي، التزامات تجاه احترام حقوق الإنسان، واتخاذ خطوات تجاه ضمان إنفاذ هذه الحقوق. يجب على جميع المسؤولين والشركاء ذوي الصلة، بمن فيهم المنظمات الإنسانية، المنظمات غير الحكومية والمانحين العمل على ضمان أن تكون جهود الإغاثة وإعادة الإعمار مستندة إلى حقوق الإنسان. في هذا الإطار، ومع الوعي الكامل لحاجة إسرائيل لمعالجة مخاوفها الأمنية، فإن اللجنة تعتقد بأن آلية إعادة إعمار غزة، والتي وُضعت موضع التنفيذ بمساعدة الأمم المتحدة لتسريع الجهود

٢٧ – للاطلاع على الواردات الشهرية لمواد البناء أُنظر نشرة حالة المعابر التي يصدرها المركز الفلسطيني لحقوق الانسان بشكل دوري شهرياً على موقع المركز الالكتروني :http://pchrgaza.org/ar/?cat=72

من أجل إعادة بناء المنازل والبنى التحتية المدمرة، ليست بديلاً عن رفع الحصار"[٢٨].

### » آلية تعويض أصحاب المنشآت الاقتصادية المدمرة

بتاريخ ٢٠١٤/١٠/١٢، انعقد في العاصمة المصرية القاهرة مؤتمر إعادة إعمار قطاع غزة، برعاية مصرية نرويجية، ورئاسة الأمم المتحدة والاتحاد الاوروبي وجامعة الدول العربية. وشارك في المؤتمر أكثر من ٥٠ دولة و٢٠ منظمة إقليمية ودولية، وذلك بهدف تعزيز قدرة الحكومة الفلسطينية في تحمل مسؤوليتها بشأن إعادة تأهيل قطاع غزة، إضافة إلى توفير الدعم المالي الخاص بإعادة إعمار القطاع. وقد تعهدت الدول المانحة خلال المؤتمر بتقديم ٥,٠٨٢ مليار دولار أمريكي، خُصص ٣,٥٠٧ مليار دولار أمريكي منها لجهود إعادة إعمار القطاع، و١,٥٧٥ مليار دولار لدعم الحكومة الفلسطينية[٢٩].

وقد صرفت الدول المانحة فعلياً ١,٧٩٦ مليون دولار من اجمالي تعهداتها في مؤتمر القاهرة، أي ما نسبته ٣٥,٣٪ من مجموع المبلغ (٥,٠٨٢ مليون دولار) الذي تعهدت الدول المانحة بتقديمة في مؤتمر القاهرة لإعادة إعمار غزة كاستجابة لاحتياجات الشعب الفلسطيني.

وقد خصص من الأموال التي تم صرفها ٦٧٠ مليون دولار لإعادة الاعمار في القطاعات المختلفة منها الاسكان والايواء والطرق والصحة والتعليم والبنية التحتية والكهرباء والمياه، ويعادل المبلغ المخصص لإعمار غزة ١٩,١٪ من المبلغ المخصص لجهود إعادة إعمار القطاع (٣,٥٠٧ مليون دولار).

**جدول (٨) يقارن بين تعهدات الدول المانحة وبين الأموال الواردة فعلياً**

| البيان | الإجمالي/ مليون دولار | الوارد الفعلي/ مليون دولار | النسبة المئوية | المتبقي/ مليون دولار | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|---|---|
| التعهدات المالية لاحتياجات الشعب الفلسطيني | ٥,٠٨٢ | ١,٧٩٦ | ٣٥,٣٪ | ٣,٢٣٦ | ٦٣,٧٪ |
| التعهدات المالية المخصصة لإعمار غزة | ٣,٥٠٧ | ٦٧٠ | ١٩,١٪ | ٢,٨٣٧ | ٨٠,٩٪ |

**شكل (٨) يوضح الفرق بين تعهدات الدول المانحة وبين الأموال الواردة فعلياً**

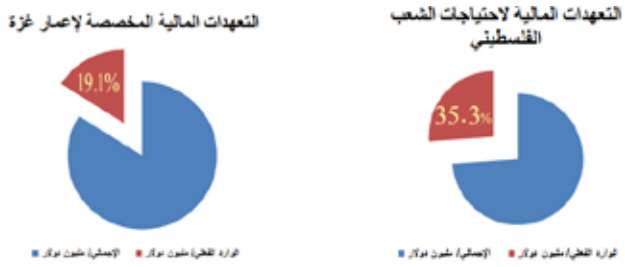


٢٨- Human Rights Council (24 June 2015) "Report of the detailed findings of the independent commission of inquiry established pursuant to Human Rights Council resolution S-21/1, document A/HRC/29/CRP.4" http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/ColGazaConflict/Pages/ReportColGaza.aspx#report, p. 160

٢٩ - تقرير ملخص عن جهود إعادة إعمار المحافظات الجنوبية، المكتب الوطني لإعادة الاعمار، مكتب رئيس الوزراء، دولة فلسطين، ٢ مايو ٢٠١٧، ص ٢.

كما تم صرف ٢٩٣ مليون دولار عبر وكالة غوث وتشغيل اللاجئين، و٢٨٠ مليون دولار كمساعدات انسانية، و٣٣٦ مليون دولار لدعم موازنة السلطة، و٨٦ مليون دولار لتوفير الوقود، و١٣١ مليون دولار لدعم الاحتياجات المختلفة الأُخرى[٣٠].

ويتضح من التوزيع القطاعي لتمويل الدول المانحة، أن التمويل الموجه للقطاع الاقتصادي ضعيف، وغير كافٍ، حيث وجهت الدول المانحة تمويلها لإعادة اعمار المنازل المدمرة باعتبارها أولوية. وتبعاً لذلك، عانى القطاع الاقتصادي من شُح التمويل المخصص له، والذي يحتاج إلى سد ثغرات كبيرة في التمويل الذي خُصص له كي يتسنى عودة نشاط المنشآت الاقتصادية المختلفة المدمرة خلال العدوان الحربي عام ٢٠١٤، وهو ما من شأنه التأثير بشكل إيجابي على الاقتصاد الغزي، خاصة في إعادة تشغيل الآلاف من الأيدي العاملة التي فقدت فرص عملها[٣١].

فقد سددت الدول المانحة ٣٦,٣ مليون دولار أمريكي فقط للقطاع الاقتصادي (الكويت ٨,٦ مليون دولار، قطر ٩ مليون دولار، مجلس التمويل الخليجي ١٤ مليون دولار، DFID ٤,٧ مليون دولار)، وبإضافة التمويل الوارد لجبر أضرار الأراضي الزراعية، والبالغ ٦٣,١ مليون دولار (USAID ٩,٥ مليون دولار، IDP ٨,٩ مليون دولار، قطر ٨,٦ مليون دولار، استراليا ٥,٥ مليون دولار، مملون مختلفون ٣٠,٦ مليون دولار)، يصبح إجمالي قيمة المبلغ الموجه لإعمار القطاع الاقتصادي ٩٩,٤ مليون دولار. ويتضح مما سبق أن التمويل المخصص لإعادة اعمار القطاع الاقتصادي لا يتجاوز ١٨٪ من قيمة الخسائر، وهو ما يفسر عدم الشروع في إعادة إعمار كافة منشآت القطاع الاقتصادي[٣٢].

**جدول (٩) يبين قيمة تعويضات القطاع القطاعات الاقتصادية التي صرفت مقارنة بحجم الخسائر**

| البيان | القطاعات الاقتصادية | القطاع الزراعي | الإجمالي | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|---|
| حجم الخسائر بالدولار الأمريكي (مليون دولار) | ٢٨٤ | ٢٦٦ | ٥٥٠ | ١٠٠٪ |
| قيمة التعويضات بالدولار الأمريكي (مليون دولار) | ٣٦,٣ | ٦٣,١ | ٩٩,٤ | ١٨٪ |

**شكل (٩) يوضح قيمة تعويضات القطاع القطاعات الاقتصادية التي صرفت مقارنة بحجم الخسائر**

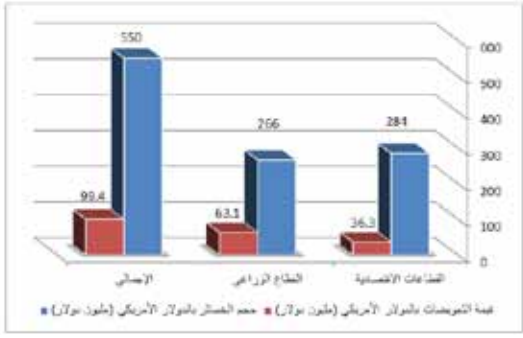


٣٠ – تقرير ملخص عن جهود إعادة إعمار المحافظات الجنوبية، مرجع سابق، ص ٢.

٣١ – وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، الحمد الله: الحكومة تعمل جاهدة لحث دول العالم للإيفاء بمتطلبات إعمار القطاع، ٢٠١٦/١٠/١٧. أُنظر الرابط: http://www.wafa.ps/ar__page.aspx?id=fZlnnsa724896961932afZlnns

٣٢ – تقرير ملخص عن جهود إعادة إعمار المحافظات الجنوبية، مرجع سابق، ص ١٧– ١٨.

وقد أفاد الدكتور بشير الريس، منسق المكتب الوطني للفريق الوطني لإعادة إعمار قطاع غزة، والموكل من قبل الحكومة الفلسطينية بالإشراف والتنسيق والمتابعة لكل عملية إعادة الإعمار، أن التمويل في القطاع الاقتصادي بدا ضعيفاً، وهو بحاجة إلى سد ثغرات كبيرة في التمويل المخصص له، ومن الواضح أن الدول المانحة تضع إعادة اعمار المنازل على سلم اولوياتها، وذلك على الرغم من أهمية القطاع الاقتصادي. فبخصوص قطاع الزراعة، بلغ ما تم توفيره لهذا القطاع من تمويل حوالي ٦٨ مليون دولار لتغطية جزء من أضرار العدوان الأخير، حيث لحق ضرر جسيم في القطاع الزراعي. وتم توجيه معظم التدخلات لمساعدة متضرري العدوان، صغار المزارعين، الصيادين، هذا إضافة لأصحاب الحظائر الحيوانية. أما بخصوص القطاع الاقتصادي، فقد تم توفير حوالي ٣٦ مليون دولار فقط لهذا القطاع الحيوي والمهم، على الرغم من تضرر أكثر من ٥,٠٠٠ منشأة اقتصادية (صغيرة، متوسطة وكبيرة)، وقد تم توجيه المبلغ المحدود لتعويض نحو ٣,٢٠٠ منشأة اقتصادية تضررت بشكل جزئي ومحدود، أما المنشآت ذات الأضرار الجسيمة فلم يتم تعويضها بعد، لعدم توفر المال الكافي لتعويضها[٣٣].

### » آلية تقييم الأضرار التي لحقت بالمنشآت الاقتصادية

فور انتهاء العدوان الحربي عام ٢٠١٤، تشكلت لجنة لتقييم الأضرار التي لحقت بالمنشآت الاقتصادية (القطاع الخاص)، وتكونت هذه اللجنة من وزارة الاقتصاد، ومكتب الأمم المتحدة الانمائي **UNDP**، والغرفة التجارية والصناعية في غزة، والاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، وبالتنسيق مع الفريق الوطني لإعادة الاعمار.

ووفقاً للدكتور أيمن عابد، وكيل وزارة الاقتصاد الوطني، فإن اللجنة تعتمد هذه اللجنة في تقييم الأضرار على الزيارة الميدانية التي تقوم بها اللجنة المكونة من الجهات الأربعة، وتعتمد كذلك على الفواتير الضريبية التي يقدمها المتضررون بقيمة البضائع التي أتلفها العدوان.

وبخصوص اعتراضات المواطنين على تقييم أضرار المنشآت الاقتصادية عقب الحرب الأخيرة على قطاع غزة، قال عابد أن نحو ٦٢٠ مواطن اعترضوا على تقييم الأضرار التي لحقت بمنشآتهم، واعتبروا أن الأرقام التي رصدت لهم مجحفة.

وحول آلية دراسة ملفات المعترضين أوضح د. عابد أن الوزارة تقبل اعتراض واحد مرفق بكافة الإثباتات التي تؤكد صحة الاحتجاج، ومن ثم تعرض على لجنة مختصة، ويتم زيارة المنشأة مرة أُخرى، وبالتالي إما يرتفع مبلغ التعويض أو يبقى كما هو، بحسب اللجنة[٣٤].

٣٣ – تصريح صحفي للدكتور بشير الريس لوكالات الأنباء بتاريخ ٢٠١٧/٥/٩، للمزيد من التفاصيل، أُنظر:
http://samanews.ps/ar/post/301798

٣٤ – تصريحات د. أيمن عابد، وكيل وزارة الاقتصاد الوطني، خلال مؤتمر صحفي عقد بتاريخ ٢٠١٥/٥/٢١.

## رابعاً: معاناة أصحاب المنشآت الاقتصادية بسبب تأخير الاعمار واستمرار الحصار

تستمر معاناة أصحاب المنشآت الاقتصادية في قطاع غزة، التي تفاقمت على نحو غير مسبوق بسبب عدم تعويض معظم أصحاب المنشآت الاقتصادية المدمرة خلال العدوان الحربي الاسرائيلي عام ٢٠١٤ من جانب، وبسبب استمرار الحصار الاسرائيلي لقطاع غزة للعام الحادي عشر على التوالي جانب آخر. فقد تكبد أصحاب هذه المنشآت خسائر بقيمة ٥٥٠ مليون دولار أمريكي، وتم تعويضهم فقط بـ ٩٩,٤ مليون دولار أمريكي، أي ما نسبته ١٨٪ فقط من قيمة خسائرهم، وقد أدى ذلك إلى تأخير إعادة إعمار منشآتهم، وتجميد نشاطاتهم الصناعية والتجارية والزراعية، وهو ما انعكس سلباً على مجمل اقتصاد قطاع غزة، الذي يعاني ركوداً غير مسبوق، تسبب في ارتفاع نسبة البطالة إلى ٤١,٧٪، وبواقع ٢٠٧,٠٠٠ عاطل عن العمل[٣٥].

وقد قام المركز باستطلاع أوضاع أصحاب تلك المنشآت المختلفة للوقوف على أوضاعها والتطورات التي طرأت عليها منذ تدميرها. وقد اعتمد التقرير في ذلك على الافادات التي جمعها باحثو المركز من أصحاب المنشآت الاقتصادية المدمرة في أعقاب انتهاء العدوان الحربي على قطاع غزة عام ٢٠١٤، وأعاد الباحثون الميدانيون تحديثها خلال شهري مارس وأبريل من عام ٢٠١٧، لرصد مدى التقدم في إعادة إعمار منشآتهم المدمرة.

### » مجموعة مصانع سرايو الوادية

تقع شركة مصانع سرايو الوادية في حي الشجاعية شرق مدينة غزة (الخط الشرقي)، ومقامة على مساحة ٣٣٠٠ متر مربع، منها ١,٥٠٠ متر مربع مبنى خرساني مكون من ٣ أدوار، ومجهزة بأحدث الآلات والمعدات والأثاث وفق أحدث المعايير العالمية. كان يعمل في الشركة التي تأسست عام ١٩٨٥، والحاصلة على شهادة الإشراف والجودة الفلسطينية تحت رقم (٠٧٥) psm نحو ٢٠٠ عامل، وتحتوي على ٩ خطوط صناعية مخصصة لإنتاج المواد الغذائية، وهي: البسكويت، البيجلي، الشيبس، الأسكيمو الشتوي (رأس العبد)، المقرمشات، البطاطا الصناعية، العصائر والحلويات.

أحد مصانع شركة سرايو الوادية شرق حي الشجاعية بمدينة غزة

٣٥ - الواقع العمالي في فلسطين ٢٠١٧ عشية اليوم العالمي للعمال، المركز الفلسطيني للإحصاء المركزي، ٢٠١٧/٥/١. للمزيد أُنظر موقع المركز: http://www.pcbs.gov.ps/site/512/default.aspx?tabID=512&lang=ar&ItemID=1918&mid=3915&wversion=Staging

وحول الدمار الهائل الذي حل بشركة مصانع سرايو الوادية، أفاد السيد وائل محمد الوادية، رئيس مجلس إدارة المجموعة الصناعية، لباحث المركز بما يلي:

**«تعرضت مصانع سرايو الوادية للتدمير خلال الحرب الأولى على قطاع غزة عام ٢٠٠٨ –٢٠٠٩، وبعد معاناة شديدة تم إعادة بناء المصانع، وقد تم إضافة خطوط إنتاجية حديثة، واكتملت التجهيزات في بداية العام ٢٠١٤، وتم افتتاح مجموعة المصانع بشكل رسمي في شهر فبراير ٢٠١٤، وبعد مرور أقل من ٦ شهور، قامت قوات الاحتلال خلال العدوان الحربي في يوليو ٢٠١٤، بتدمير كافة مصانع المجموعة تدميراً كلياً، واشتعلت فيها النيران لعدة أيام. وقد بلغت الخسائر جراء تدمير الشركة ٨,٥ مليون دولار أمريكي ناجمة عن: تدمير جميع مصانع سرايو الوادية (٩ خطوط انتاج)، المبنى الرئيسي للمصانع، مبنى الإدارة، مباني الصيانة الملحقة بالمصانع، سيارات الشركة الخاصة وشاحنات التوزيع، مخزون كبير من مواد الإنتاج، وكميات كبيرة من أصناف البضائع المصنعة والجاهزة للتسويق. وقد قامت لجنة تقييم الأضرار التي بمعاينة المصانع المدمرة، وقدرت الخسائر بـ ٥,٣ مليون دولار أمريكي، ورغم ذلك لم أتقدم باعتراض على قيمة التعويض لحاجتي الماسة لأي مبلغ يتم صرفه، غير أنه وبعد مرور ٣ أعوام لم أتلقَ أي تعويض، وفي كل مرة أُطالب فيها بالتعويض من خلال ممثلنا في اتحاد الصناعات، يأتي الرد سلبياً، بدعوى عدم وجود أموال لتعويض المنشآت الصناعية. ولكي لا أتوقف عن العمل اضطررت إلى بيع ٥ دونمات من أملاكي الخاصة من أجل شراء خطوط انتاج صناعية جديدة، والحقيقة أن خطوط الانتاج الجديدة تعمل بأقل من نصف قدرة خطوط الانتاج المدمرة، فمثلاً خط انتاج البسكويت المدمر كان ينتج ٥ طن يومياً، بينما خط الانتاج الجديد ينتج ٢ طن يومياً، لذلك يعمل معي الآن ١٠٠ موظف (عامل وإداري) بعد كانوا ٢٠٠ موظف قبل تدمير مصانع الشركة».**

### » مصنع العودة للمواد الغذائية

يقع مصنع العودة للمواد الغذائية على شارع صلاح الدين في مدينة دير البلح، ويتكون من ٣ طوابق، ومُقام على مساحة ٧,٥ دونم. وينتج المصنع أصناف متعددة من المنتجات الغذائية، كالبسكويت، الشيكولاته، الآيس كريم «مرطبات»، الكرومبو «كوشا»، ويعمل فيه نحو ٤٠٠ عامل وعاملة.

مصنع العودة للمواد الغذائية المدمر في دير البلح

وحول الدمار الهائل الذي حل بمصنع العودة للمواد الغذائية، أفاد السيد إياد محمد عليان التلباني، ابن صاحب المصنع لباحث المركز بما يلي:

**«بتاريخ ٢٠١٤/٧/٣٠، وفي حوالي الساعة التاسعة صباحاً، تعرض مصنعنا للقصف واشتعلت النيران فيه، ولم نتمكن من السيطرة على النيران التي ظلت مشتعلة لأيام، وخاصة في الطابقين الثاني والثالث، حيث تتواجد المواد الخام وخط انتاج المعمول. وبعد انتهاء الحرب قدرت لجنة تقييم الأضرار الخسائر بـ ١٨ مليون دولار أمريكي. ونظراً لأنه لم يتبق في المصنع سوى خط لإنتاج البسكويت والويفر، فقد تم تسريح ٢٥٠ عامل وعاملة إلى حين اعادة اعمار المصنع. والآن وبعد ٣ أعوام من تدمير المصنع لم نتلقَ أي مبلغ من التعويض، رغم أننا تلقينا وعود من وزارة الاقتصاد بصرف ٢٠٠ ألف دولار عن طريق المنحة الكويتية، لكن ذلك لم يتم، بدعوى عدم صرف المنحة المخصصة لتعويض المنشآت الاقتصادية. وقمنا بإعادة اعمار المصنع من أموالنا الخاصة، وأعدنا تشغيله بقدرة انتاجية تبلغ ٧٠٪ مما كان عليه، وقد أعدنا العمال إلى العمل، لكن بأيام أقل، وساعات عمل محدودة».**

### » شركة المدينة للمشروبات الخفيفة (مكة كولا)

تقع شركة المدينة للمشروبات الخفيفة «مكة كولا» على الخط الشرقي، شرق حي الشجاعية بمدينة غزة، وتنتج الشركة المقامة على مساحة ٢ دونم المشروبات الغازية والمياه المعدنية بكافة أنواعها وأشكالها. ويعمل في الشركة ١٢٠ عاملاً وموظفاً إدارياً.

شركة المدينة للمشروبات الغازية «مكة كولا» المدمرة شرق حي الشجاعية

وحول الدمار الذي حل بشركة المدينة للمشروبات الخفيفة «مكة كولا»، أفاد السيد عطا الله الزعبوط، أحد مالكي الشركة، لباحث المركز بما يلي:

**«خلال العدوان الحربي على غزة تعرضت الشركة لأضرار هائلة، منها تدمير مصنع تعبئة المشروبات الغازية (خطي إنتاج العلب المعدنية والعبوات البلاستيكية، وخط انتاج المياه المعدنية، وخط انتاج غاز الصودا). كما تعرضت للتدمير وحدات التبريد، وثلاثة مولدات كهرباء كبيرة. كذلك تعرض مبنى**

**مكاتب الادارة، ومخزنين تحتوي مواد خام ومنتوجات مجهزة للتسويق للتدمير. وبلغت خسائر الشركة بحسب لجنة تقييم الأضرار ٥ مليون دولار أمريكي. وبعد العدوان توقفنا عن العمل، وتم تسريح جميع العاملين في المصنع، والبالغ عددهم ١٢٠ عامل. وبعد عام من التوقف، وعدم تسلمنا أي مبلغ من التعويض، اضطررنا إلى الشروع بإعادة اعمار المصنع على نفقتنا الخاصة. ونعمل اليوم، وبعد ٣ أعوام من العدوان بشكل جزئي، وتمكنا من إعادة ٣٠ عامل فقط للعمل. ونحن الآن بحاجة ماسة لمبلغ التعويض المستحق حتى نتمكن من إعادة تشغيل المصنع بشكل كامل وتطويره، علماً بأننا نتابع باستمرار ملف التعويض من خلال ممثلنا في اتحاد الصناعات الغذائية، وفي كل مرة يبلغونا بعدم وجود أموال لتعويضنا».**

### » شركة المجد للصناعة والتجارة

تقع شركة المجد للصناعة والتجارة على شارع صلاح الدين الرئيسي في النصيرات وسط قطاع غزة، وتبلغ مساحة الشركة التي تعمل في مجال صناعة الكرتون وأكياس تعبئة الدقيق ٦ دونمات. وبلغ رأس مال الشركة عند بدء عملها عام ٢٠٠٢ نحو ١,٦ مليون دولار أمريكي، ويعمل بها ٣٥ عاملاً.

وحول الدمار الذي حل بالشركة أفاد نبيل محمد الرديسي، صاحب الشركة، لباحث المركز بما يلي:

**«بتاريخ ٢٠١٤/٧/٢٩، وفي حوالي الساعة الثانية فجراً، تعرضت الشركة لقصف بصاروخين من قبل الطائرات الحربية الاسرائيلية، حيث استهدف الصاروخ الأول المصنع، فيما استهدف الصاروخ الثاني المخزن الذي يحتوي على المواد الخام، وقد أسفر القصف عن دمار كلي للمصنع والمخزن، وقد ظلت النيران مشتعلة فيهما لساعات طويلة، ولم يتبقى إلا مبنى الادارة الذي لحق به أضرار فادحة أيضاً. لذلك توقفنا عن العمل في الشركة بعد انتهاء العدوان الحربي، وتم تسريح جميع العاملين، البالغ عددهم ٣٥ عاملاً. وقد بلغت قيمة الخسائر نحو ٣ مليون دولار امريكي، ومنذ ذلك الوقت وحتى الآن لم نتلقَ أي تعويض من أي جهة تذكر، رغم أننا تلقينا منذ عام وعود من مؤسسة قطر الخيرية بصرف بعض التعويض المستحق، لكن ذلك لم يتم، بسبب عدم وجود أموال لتعويض المنشآت الاقتصادية، لذلك ما زالت الشركة مدمرة ومتوقفة عن العمل».**

### » شركة الشرق الاوسط للأدوية ومستحضرات التجميل

تقع شركة الشرق الاوسط للأدوية ومستحضرات التجميل في المنطقة الصناعية ببلدة بيت حانون شمال قطاع غزة، وتم انشاؤها الشركة عام ١٩٩٤، وكان يعمل فيها حينئذ ٦٠ عاملاً وإدارياً وفنياً.

جانب من شركة الشرق الاوسط للأدوية ومستحضرات التجميل في بيت حانون

وحول الدمار الذي تعرضت له الشركة خلال العدوان الحربي، أفاد مدير عام شركة الشرق الاوسط للأدوية ومستحضرات التجميل الدكتور مروان أحمد علي الأسطل لباحث المركز بما يلي:

**«مع تعرض المنطقة التي تقع فيها الشركة لعدة اجتياحات وعمليات قصف واقتحام للمصنع، ومنع التصدير للضفة الغربية، ومنع من إدخال المواد الخام اللازمة لعمليات التصنيع منذ ٢٠٠٨ انخفض عدد العمال في الشركة ليصل إلى ٤٢ عامل وموظف. وخلال عدوان ٢٠١٤، ونتيجة الدمار الذي لحق بالشركة بلغت خسائرها حسب تقدير الإدارة نحو ٤٢٨ ألف دولار أمريكي، فيما قدرت لجنة تقييم الأضرار الخسائر بـ ١٦٦ ألف دولار، وقبلت بهذا المبلغ، ولم أتقدم باعتراض حول تقييم الخسائر، حتى لا أتأخر في استلام المبلغ الذي أقرته لجنة تقييم الخسائر. وأراجع شهرياً وزارة الاقتصاد، التي وعدتنا بدفع جزء من التعويض في بداية فبراير ٢٠١٧عن طريق المنحة الكويتية، وفي كل مرة يكون رد الوزارة سلبياً، بدعوى عدم وصول أموال المنحة المخصصة لتعويض المنشآت الاقتصادية، ولم أتحصل على أي مبلغ من التعويض حتى الآن، وأنعكس ذلك سلباً على عمل الشركة، فتسبب في تقليص عملها وتسريح ١٠ موظفين آخرين».**

### » مصنع منظفات حبوش اخوان للتجارة والصناعة

يقع مصنع منظفات حبوش التابع لشركة حبوش إخوان للتجارة والصناعة، مقابل محطة عكيلة، في شارع عمر المختار، غرب مدينة غزة. والمصنع عبارة عن بركس مساحته ٥٠٠ م٢، ويحتوي على خطين انتاج لصناعة الصابون أحدهما أوتوماتيك، وآخر نصف أوتوماتيك، ويعمل فيه ٢٥ عاملاً.

مصنع منظفات حبوش اخوان للتجارة والصناعة المدمر غرب مدينة غزة

وحول تدمير المصنع خلال العدوان الحربي، أفاد المواطن ماهر محمد ديب حبوش لباحث المركز بما يلي:

**« تعرض المصنع للقصف بتاريخ ٢٠١٤/٨/١٠، حيث أطلقت قوات الاحتلال صاروخ زنانة، ومن ثم صاروخ اف ١٦ تجاهه، مما أدى إلى تدمير المصنع كلياً واشتعلت النيران في جميع محتوياته من أجهزة ومعدات ومواد خام وأثاث بالإضافة إلى شاحنة ومولد كهربائي، وقد بلغت خسائر المصنع بحسب تقدير إدارة الشركة نحو ٣ مليون دولار أمريكي. وقد كان يعمل في المصنع قبل تدميره ٢٥ عاملاً، والآن، وبعد تشغيله على نفقتي الخاصة بشكل محدود جداً يعمل به ٤ عمال فقط. وقد تم تقديم جميع الأوراق الخاصة بالمصنع لوزارة الاقتصاد، وحضرت لجنة تقييم الأضرار وعاينت الخسائر، ولم يتم دفع أي مبلغ من التعويض حتى الآن، بدعوى عدم وجود أموال مخصصة لتعويض المنشآت الصناعية، لذلك لم يتم إعادة بناء المصنع وتشغيله بالكامل».**

### » شركة التعاون للباطون الجاهز

تقع شركة التعاون للباطون الجاهز شرق قرية الزوايدة بمحاذاة شارع صلاح الدين الرئيسي، ومساحتها ٥ دونمات، ورأس مالها ١,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي، ويعمل فيها ٥٠ موظفاً بين عمال واداريين، وتنتج الشركة نحو ٨,٠٠٠ كوب شهرياً.

شركة التعاون للباطون الجاهز المدمرة في النصيرات

وحول الدمار الهائل الذي تعرضت له الشركة خلال العدوان الحربي على قطاع غزة، أفاد محمد عبد المنعم محمد العصار، وهو أحد مالكيها، لباحث المركز بما يلي:

**«بتاريخ ٢٠١٤/٨/٢٢، وفي الساعة ٥:٢٥ من صباحاً، تعرضت الشركة للقصف بصاروخ اطلقته الطائرات الحربية الاسرائيلية، وقد أدى ذلك إلى تدمير مبنى الادارة وصوامع الاسمنت ومضخات وغرفة التحكم وسيارة لنقل الباطون، وأضرار أُخرى، وبلغت نسبة الأضرار حوالي ٦٠٪ من مكونات الشركة، حيث بلغت قيمة الخسائر التي قدرتها لجنة تقييم الأضرار ٧٤٠ ألف دولار أمريكي. لذلك، تم في**

**أعقاب العدوان الحربي تسريح العمال وتوقفنا عن العمل في الشركة لمدة ٥ شهور. وفي بداية عام ٢٠١٥، بدأنا بإعمار الشركة من أموالنا الخاصة، وبدأنا باستدعاء العمال تدريجياً، ونحن الآن موعودين بتعويض ٢٠٪ فقط من قيمة الخسائر المقدرة، وذلك عن طريق المنحة الكويتية، إلا أننا حتى اللحظة لم نستلم أي مبلغ أو تعويض من أي جهة كانت، بدعوى عدم صرف المنحة المخصصة لإعمار المنشآت الاقتصادية».**

### » أرض الهسي الزراعية

بتاريخ ٢٠١٤/٨/١، قامت الجرافات الإسرائيلية بتجريف أرض زراعية مساحتها (٦٠) دونم، مزروعة بأشجار البرتقال والليمون والعنب، تعود ملكيتها لعائلة الهسي، في حي الشوكة، شرق محافظة رفح.

وأفاد المواطن محمد حسين فرحان الهسي، وهو ابن صاحب الأرض المجرفة، ويسكن بلدة الشوكة بمحافظة رفح، لباحث المركز بما يلي:

**«قامت قوات الاحتلال خلال العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة في العام ٢٠١٤، بالتوغل في بلدة الشوكة، شرق مدينة رفح، وقامت بتجريف أرض زراعية تعود ملكيتها لوالدي حسين فرحان احميدان الهسي وأولاده أيمن وفرحان ومحمود ومحمد، وتبلغ مساحتها ٦٠ دونماً، وهي مزروعة بالكامل: ٤٠ دونم منها مزروعة بأشجار برتقال، ١٠ دونمات مزروعة بأشجار الليمون و١٠ دونمات مزروعة بالعنب، فضلاً عن تدمير دفيئة زراعية مزروعة بالخضار، وتدمير جرار زراعي، وتدمير بركتي مياه تستخدم في ري الأراضي الزراعية وشبكات ري، وتدمير مولدات لرش المبيدات الحشرية. وقد قامت وزارة الزراعة بتقدير الخسائر التي لحقت بأراضينا، حيث بلغت ٤٤٠ ألف دولار أمريكي، وذلك بعد انتهاء العدوان، ولكن لم يتم تعويضنا حتى الآن عن الخسائر التي لحقت بنا، باستثناء استلامنا مبلغ ٣ آلاف شيكل (أقل من ألف دولار) مقابل شراء أشتال وزراعتها، وذلك من قبل وزارة الزراعة. ونظراً لأننا لم نستلم غير هذا المبلغ الضئيل، قمنا باستصلاح أرضنا على نفقتنا الخاصة، وذلك في بداية عام ٢٠١٥، وبلغت تكلفة ذلك نحو ١٠٠ ألف دولار. ولا تقتصر الخسائر التي لحقت بنا على تدمير الأرض، وإنما أيضاً، خسرنا الريع السنوي الذي كنا نحصله من بيع المحاصيل الزراعية، والبالغ ١٠٠ ألف دولار أمريكي».**

### » أرض أبو عواد الزراعية

بتاريخ ٢٠١٤/٨/١، قامت الجرافات الإسرائيلية بتجريف أرض زراعية مساحتها (٤٥) دونم، مزروعة بأشجار الزيتون والبرتقال والليمون، وتعود ملكيتها لعائلة أبو عواد، في حي الشوكة، شرق محافظة رفح.

وأفاد المواطن محمود جدوع مسلم أبو عواد، من بلدة الشوكة بمحافظة رفح، لباحث المركز بما يلي:

**«قامت الجرافات الإسرائيلية خلال العدوان الحربي بتجريف ٤٥ دونماً مزروعة بالأشجار المثمرة، تعود ملكيتها لعائلتي، وهي مزروعة بالكامل: ١٥ دونم مزروعة بأشجار الزيتون و٣٠ دونماً مزروعة بالبرتقال والليمون، فضلاً عن تجريف بركة مياه تستخدم في ري الأراضي وشبكات الري، وتدمير مولدات لرش المبيدات**

**الحشرية. كما قامت القوات المحتلة بتدمير حظيرة أغنام، كانت تحوى ٢٠ رأس، نفق منها ١٠، واختفى ٥، وبقي ٥. وقدرت وزارة الزراعة خسائرنا بـ ١٢ ألف دولار جراء تجريف الأشجار المثمرة، و٥ آلاف دولار جراء تدمير حظيرة الاغنام، ليكون الاجمالي ١٧ ألف دولار، وإلى الآن لم استلم من التعويض أي مبلغ، لعدم وجود أموال مخصصة لتعويض المنشآت الاقتصادية. لذلك، قمت بإعادة زراعة ١٠ دونمات من الأرض المجرفة على نفقتي الخاصة بأشجار الزيتون، وتحتاج هذه الأشجار ٥ سنوات حتى تثمر، علماً بأن الأرض المدمرة كانت تنتج زيتون بمبلغ ١٥ ألف دينار سنوياً، ما يعني فقداني لـ ٤٥ ألف دينار خلال المواسم الثلاثة الماضية».**

## خامساً: أثر عرقلة عملية اعمار غزة والحصار المستمر على القطاعات الاقتصادية

انعكس تأخير عملية إعادة إعمار المنشآت الاقتصادية سلباً على النشاط الاقتصادي للقطاعات الاقتصادية المختلفة في قطاع غزة، فمعظم المنشآت المدمرة لم يُعاد اعمارها، وبالتالي لم تعد مساهمة في النشاط الاقتصادي لقطاع غزة، وفي حالات محدودة تمكن عدد محدود من أصحاب المنشآت التي دُمرت خلال العدوان من إعادة تشغيلها بعد تأهيلها للعمل، إما بدعم الجهات الدولية المانحة التي قامت بتعويض المنشآت ذات الأضرار المحدودة (التي بلغت خسائرها أقل من ٧,٦٠٠ دولار أمريكي)، أو بعد قيام مالكيها (أصحاب المنشآت) بتأهيلها على نفقتهم الخاصة بسبب عدم تلقي أية تعويضات عن خسائرهم حتى الآن، لا سيما أن المنشآت الاقتصادية التي تضررت بشكل كلي، وكانت خسائرها فادحة لم تتلقى أي تعويضات عن خسائرها حتى الآن.

### » القطاع الصناعي

انعكس الدمار الهائل الذي حل بمصانع قطاع غزة خلال العدوان الحربي عام ٢٠١٤ بشكل سلبي على عجلة الاقتصاد في قطاع غزة، فلا يزال معظم من دُمرت مصانعهم، أو أُصيبت بأضرار بالغة، وتكبدوا خسائر كبيرة ينتظرون التعويضات لإعادة بناء مصانعهم، وتتنوع هذه المصانع ما بين الصناعات الإنشائية والغذائية، صناعات النسيج والصناعات المعدنية والخشبية والألمونيوم والصناعات الورقية والبلاستيكية.

مصنع فلسطين لمواد البناء المدمر في حي الشجاعية بمدينة غزة

وحول أوضاع المنشآت الصناعية المدمرة خلال العدوان الحربي الأخير في عام ٢٠١٤، أفاد **السيد علي الحايك، رئيس جمعية رجال الأعمال في قطاع غزة، نائب رئيس اتحاد الصناعات الفلسطينية** لباحث المركز أن معظم أصحاب المصانع التي دُمرت خلال العدوان الحربي الأخير في عام ٢٠١٤ لم يتلقوا تعويضات عن خسائرهم الجسيمة، وقد انعكس تأخير إعمار المنشآت الاقتصادية سلباً، على القطاعات الاقتصادية جميعها، غير أن القطاع الصناعي كان الأشد تأثراً، وهو يعتبر عمود الاقتصاد في غزة، والمشغل الأساسي للعمال في القطاع. ووفقاً للحايك، ساهم استمرار الحصار، ومنع تصدير البضائع المُنتجة في غزة، واعتماد المصانع التي ما زالت تعمل على السوق الداخلي، في تدهور قطاع الصناعة، وأدى ذلك إلى إغلاق مئات المصانع، وهو ما جعل صاحب المصنع ينتظر المساعدة بعد أن كان رجل أعمال يقدم المساعدة للمعوزين. وللخروج من أزمات قطاع غزة الاقتصادية طالب الحايك بإلغاء خطة الأُمم المتحدة لإعمار قطاع غزة (GRM) لما تحمله من قيود شديدة على تعرقل عمليات الإعمار، وتُأخر إعمار مصانع غزة المدمرة على وجه التحديد، وفي نفس السياق يجب اتخاذ خطوات جدية وفورية لوقف القيود الاسرائيلية المفروضة على توريد مواد البناء اللازمة لعمليات الإعمار. كذلك، يجب وقف القيود الاسرائيلية المفروضة على رجال الأعمال، وخاصة بخصوص تنقلهم وتحركهم من وإلى قطاع غزة. وطالب الحايك الدول المانحة تنفيذ وعودها والتزاماتها، التي أقرتها في مؤتمر شرم الشيخ لإعادة اعمار قطاع غزة، خاصة في مجال تمويل إعادة إعمار المنشآت الصناعية، وعلى حكومة الوفاق الوطني الوقوف إلى جانب هذا القطاع الحيوي والمهم، والذي من شأن تطويره أن يخفف من مستويات البطالة المرتفعة في قطاع غزة.

مصنع عوني حرارة للرخام المدمر في حي الشجاعية بمدينة غزة

بدوره، أفاد **السيد خضر شنيورة، المدير التنفيذي للاتحاد العام للصناعات الفلسطينية**، لباحث المركز أن قطاع الصناعات ما زال يعاني بسبب الدمار الهائل الذي لحق بمصانع القطاع خلال العدوان الحربي الذي شنته القوات الاسرائيلية المحتلة عام ٢٠١٤، وبسبب منع الاحتلال الاسرائيلي دخول المواد الخام اللازمة لعمليات الانتاج. ووفقاً لشنيورة، فقد ترك تأخير اعمار المصانع المدمرة والحصار المستمر منذ ١١ عاماً أثر سلبي على أداء القطاعات الصناعية، حيث تم تسريح آلاف العمال وباتوا بلا مصدر دخل، كما تسبب منع تصدير الصناعات، وخاصة صناعات الملابس الخياطة والصناعات الخشبية في تدهور أداء تلك القطاعات الصناعية، وباتت تعمل بقدرة لا تتجاوز رُبع طاقتها الانتاجية. وأكد شنيورة أن تأخير اعمار مصانع قطاع غزة المدمرة يعود إلى عدم التزام الدول المانحة بالوفاء

بتعهداتها، وخاصة للقطاع الصناعي، وهو ما فاقم من أزمات هذا القطاع الحيوي والمهم للاقتصاد الفلسطيني. ووفقاً لشنيورة، يعمل القطاع الصناعي، بـ ٢٣٪ من طاقته الانتاجية، حيث يعمل قطاع الصناعات الغذائية بـ ٢٧٪ من طاقته الانتاجية، ويعمل قطاع الصناعات البلاستيكية بـ ٢٠٪ من طاقته الانتاجية، ويعمل قطاع الصناعات الكيميائية بـ ٢٠٪ من طاقته الانتاجية، ويعمل قطاع الصناعات الورقية بـ ٢٠٪ من طاقته الانتاجية، ويعمل قطاع الصناعات الغذائية بـ ٢٧٪ من طاقته الانتاجية، ويعمل قطاع صناعات الخياطة والنسيج بـ ٢٠٪ من طاقته الانتاجية، ويعمل قطاع الصناعات المعدنية بـ ١٧٪ من طاقته الانتاجية، ويعمل قطاع الصناعات الجلدية بـ ٢٠٪ من طاقته الانتاجية، ويعمل قطاع الصناعات الخشبية بـ ١٥٪ من طاقته الانتاجية، ويعمل قطاع الصناعات الإنشائية بـ ٢٠٪ من طاقته الانتاجية، ويعمل قطاع صناعات الألمنيوم بـ ٦٥٪ من طاقته الانتاجية، بينما يعمل قطاع الصناعات التقليدية بـ ٥٠٪ من طاقته الانتاجية.

**جدول (١٠) يبين عدد المصانع العاملة في النشاطات الصناعية وعدد العاملين فيها والطاقة الإنتاجية**

| نشاط القطاع الصناعي | عدد المصانع التي تعمل الآن | عدد العمال الآن | الطاقة الإنتاجية |
|---|---|---|---|
| قطاع الصناعات الغذائية | ٢٥ | ١١٠٠ | ٪٢٧ |
| قطاع الصناعات البلاستيكية | ٢٩ | ٨٠٠ | ٪٢٠ |
| قطاع الصناعات الكيميائية | ١٢ | ١٨٠ | ٪٢٠ |
| قطاع الصناعات الورقية | ١١ | ١٠٠ | ٪٢٠ |
| قطاع صناعات الخياطة والنسيج | ٨٦ | ٨٠٠ | ٪٢٠ |
| قطاع الصناعات المعدنية | ٥٠ | ٢٠٠ | ٪١٧ |
| قطاع الصناعات الجلدية | ١٨ | ١٢٠ | ٪٢٠ |
| قطاع الصناعات الخشبية | ١٣٠ | ٣٠٠٠ | ٪١٥ |
| قطاع الصناعات الإنشائية | ٥٠ | ٥٠٠ | ٪٢٠ |
| قطاع الصناعات الألمنيوم | ٩٠ | ٣٠٠ | ٪٦٥ |
| قطاع الصناعات التقليدية | ١٠ | ٤٠ | ٪٥ |
| الاجمـــالى ( المتوسط ٪) | ٥١١ | ٧١٤٠ | ٪٢٣ |

**شكل (١٠) يوضح عدد المصانع العاملة في النشاطات الصناعية المتنوعة والطاقة الإنتاجية**

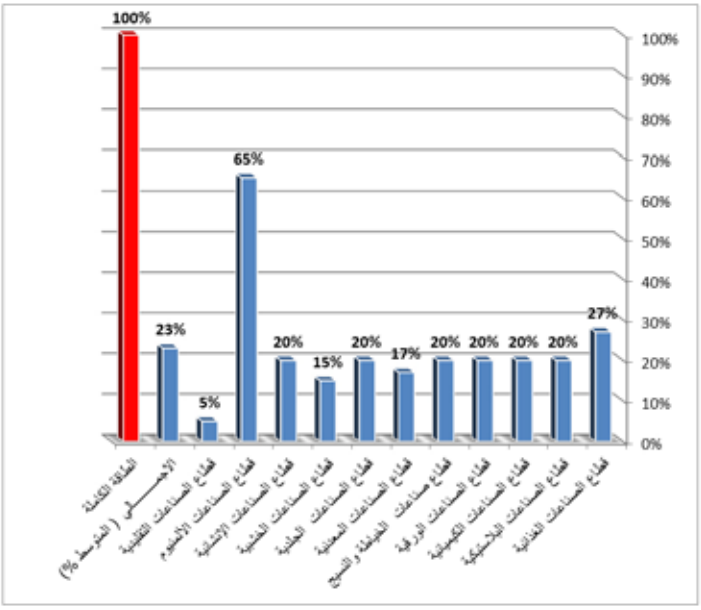

من جهته، أفاد **السيد وضاح بسيسو، رئيس اتحاد الصناعات الخشبية في غزة** لباحث المركز أن تدمير العشرات من ورش النجارة وشركات الأخشاب خلال العدوان الحربي الاسرائيلي على قطاع غزة عام ٢٠١٤، إضافة إلى منع إدخال أنواع عديدة من الأخشاب إلى القطاع، أدى إلى تدهور العمل في هذا القطاع الصناعي المهم، حيث أصبح الآن يعمل بأقل من ١٠٪ من طاقته الإنتاجية التي كانت قبل فرض الحصار وبدء الأعمال الحربية الاسرائيلية على قطاع غزة. وطالب بسيسو الجهات المانحة والسلطة الفلسطينية ووزارة الاقتصاد، بمزيد من الدعم والتعويض المادي المباشر، وضرورة صرف التعويضات لأصحاب المنشآت المدمرة من مصانع وورش، حتى يتمكن أصحابها من معاودة عملهم والمشاركة في دفع عجلة الاقتصاد في قطاع غزة، مؤكداً أن طول فترة انتظار التعويض المالي عن الأضرار دفع ببعض المصانع والورش إلى الاعتماد على مصادرها الخاصة لإعادة بناء ذاتها وذلك بالتمويل الذاتي أو الاستدانة والاقتراض من البنوك.

منجرة الشوربجي المدمرة في جورة اللوت بخانيونس

وما زال قطاع الصناعات الإنشائية يعاني جراء تأخير صرف التعويضات لأصحاب المنشآت المدمرة، وبالتالي تأخير إعمارها، كما يعاني هذا القطاع الحيوي من نقص شديد في معداته التشغيلية، نتيجة منع الاحتلال الإسرائيلي دخولها إلى قطاع غزة عن طريق المعابر منذ أكثر من ١١ عاماً، بزعم ازدواجية استخدامها، الأمر الذي شل عمل معظم مصانع قطاع غزة. ويحتاج قطاع غزة إلى آلاف الآلات التشغيلية اللازمة لإعادة عملية تنمية القطاع الصناعي، كمكاسر الباطون التي لم يدخل منها سوى ١٠ فقط، لأن سلطات الاحتلال الإسرائيلي تقف عائقاً أمام دخولها، إضافة لدخول مضختي باطون منذ عام ٢٠٠٦.

وأفاد **محمد العصار، أمين سر اتحاد الصناعات الإنشائية في غزة**، لباحث المركز أن معظم منشآت قطاع الصناعات الإنشائية ما زالت مدمرة ولم يعاد إعمارها بسبب تأخر صرف التعويضات، حيث أن ما تم صرفه من تعويضات كان لأصحاب المنشآت التي تعرضت لأضرار محدودة لا تتجاوز ٧,٦٠٠ دولار أمريكي. وأضاف العصار أن قوات الاحتلال الإسرائيلي تواصل منع دخول المعدات الثقيلة وقطع غيار السيارات الثقيلة إلى القطاع تخوفاً من استخدامات بغير محلها، مما أضر بعمل مصانع الصناعات الانشائية، التي تعاني من نقض في المعدات الثقيلة بسبب فرض قيود على توريدها، لاسيما أنه لم يدخل منها إلى القطاع منذ عام ٢٠٠٦ سوى اثنتين من مضخات الباطون و١٢ جرافة. كذلك، فإن معظم قطع غيار الماكينات والمعدات والسيارات الثقيلة قد نفذت من معظم شركات ومخازن قطاع غزة، الأمر الذي فاقم من معاناة أصحاب تلك المعدات والشاحنات، ويُهدد يوقف العمل في كافة المصانع

الإنشائية بشكل كامل في الشهور القادمة. ومن أجل الخروج من الأزمة وحالة التدهور، تم طرح عدة أفكار على الشؤون المدنية لبحثها مع السلطات المحتلة، ومن ضمنها تسليم قطع غيار السيارات الثقيلة القديمة التي يعتبر الاحتلال أن لها ازدواجية في الاستخدام ويتم استبدالها بجديدة، لكن تم رفض هذه الأفكار. وحذر العصار من أن نقص قطع الغيار سيتسبب في إغلاق العديد من المصانع، ويُعطل العمل فيها، ويُلحق خسائر فادحة بأصحابها ويُعطل مئات العمال الذين يعملون في هذه المصانع عن العمل.

### » القطاع التجاري

يعتبر القطاع التجاري أكثر القطاعات الاقتصادية تضرراً بسبب تأخير عملية إعادة إعمار المنشآت الاقتصادية، حيث انعكس تأخير صرف التعويضات لهذه الفئة سلباً على الحركة التجارية في قطاع غزة. فمعظم المنشآت التجارية المدمرة لم يتم اعمارها بسبب عدم تلقي أية تعويضات عن خسائرهم حتى الآن، لا سيما أن المنشآت الاقتصادية التي تضررت بشكل كلي، وكانت خسائرها فادحة لم تتلقى أي تعويضات عن خسائرها. وقد تسبب ذلك في تعثر وافلاس المئات من التجار، ووصل الأمر حد صدور أحكام قضائية بحق بعض التجار واحتجازهم على ذمم مالية.

وقد أفاد **د. ماهر الطباع، مدير العلاقات العامة والإعلام في غرفة تجارة وصناعة غزة،** لباحث المركز أن تأخير صرف التعويضات لأصحاب المنشآت الاقتصادية المدمرة خلال العدوان الحربي على القطاع عام ٢٠١٤، وعدم اعادة اعمارها حتى الآن، إضافة إلى اجراءات الحصار الاسرائيلي على القطاع والمستمر منذ أكثر نحو ١١ عاماً تسبب في كساد الحركة

شركة باصات أبو علبة المدمرة في مدينة غزة

التجارية في القطاع، وتعثر المئات من التجار وإعلان افلاسهم، ونجم عن ذلك انضمام الالاف من العاملين في المنشآت التجارية إلى عداد العاطلين عن العمل، ما تسبب في فقرهم وعجزهم عن تلبية احتياجات عائلاتهم الأساسية. وأضاف الطباع أن السلطات المحتلة ما زالت تمنع دخول العديد من السلع والبضائع والمواد الخام الأولية اللازمة للقطاع الصناعي والمعدات والآليات والماكينات وعلى رأسها مواد البناء والتي تدخل فقط وبكميات مقننة وفق آلية إعمار غزة (GRM). وأكد الطباع أن إسرائيل تستمر في تطبيق سياستها التي اتبعتها منذ فرضت الحصار، والمتمثلة بمنع تصدير المنتجات الصناعية والزراعية من قطاع غزة إلى العالم الخارجي، واستثنت من ذلك القليل من المنتجات الزراعية والصناعية، ورغم ذلك يواجه المصدرون العديد من المشاكل، منها عدم توفر الإمكانيات في "معبر كرم أبو سالم" لخروج المنتجات الزراعية والصناعية، وتنزيل وتحميل البضائع لعدة مرات ما يؤثر على الجودة خصوصاً في السلع الزراعية، إضافة إلى مواصفات خاصة بالتغليف والتعبئة، ما يساهم في مضاعفة تكاليف النقل على المصدر الفلسطيني. ولتحريك عجلة الاقتصاد في قطاع غزة طالب الطباع بوقف العمل بآلية اعادة إعمار القطاع المعروفة بنظام (GRM) لأنها تعزز الحصار الاسرائيلي المفروض على قطاع غزة، وتساهم في تأخير إعادة الاعمار، وخاصة اعمار المنشآت التجارية المدمرة، وتشل حركة التجارة والانتاج في غزة.

جانب من شركة بشير السكسك المدمرة في مدينة غزة

### » القطاع الزراعي

تسبب تأخير صرف التعويضات للمزارعين الذين تعرضت أراضيهم الزراعية للتدمير والتجريف خلال العدوان الحربي على قطاع غزة عام ٢٠١٤ في تدهور القطاع الزراعي، وقد ازدادت معاناة المزارعين شدة نتيجة استمرار الاعتداءات على الأراضي الزراعية في المناطق الحدودية، كما تسبب الحصار المستمر على قطاع غزة، والحظر شبه الكلي على تصدير المنتجات الزراعية في عزوف مئات المزارعين عن زراعة أراضيهم، نظراً للخسائر الفادحة التي تلحق بهم كل موسم زراعي.

وتعتبر السنوات الثلاثة الأخيرة التي أعقبت العدوان الحربي عام ٢٠١٤ الأسوأ في سنوات عمل المزارعين في الزراعة، نظراً لعدم تمكن مئات المزارعين من استصلاح أراضيهم التي تعرضت للتدمير والتجريف خلال العدوان الحربي، وبسبب عدم قدرة من تمكنوا من زراعة أراضيهم من تصدير منتجاتهم الزراعية، وكذلك بسبب منع المئات من المزارعين من الوصول إلى أراضيهم الزراعية في المناطق الحدودية، وتعرضهم لإطلاق النار من قبل قوات الاحتلال الاسرائيلي في حال حاولوا الوصول الى تلك الاراضي، وذلك بالرغم من اتفاق التهدئة الذي أُبرم بين الفصائل الفلسطينية والاحتلال الاسرائيلي في أعقاب العدوان الحربي عام ٢٠١٤ برعاية مصرية. وتستهدف قوات الاحتلال كل من يقترب من الحدود بمسافة ٥٠٠ متر سواء مزارعين أو مواطنين، وكانت قوات الاحتلال قد دمرت كل مقومات الحياة في المناطق الحدودية من خلال استخدامها للبراميل المتفجرة خلال الحرب الأخيرة، وهو ما جعل المناطق الزراعية في المناطق الحدودية لا تصلح للزراعة لسنوات طويلة نتيجة سقوط كميات كبيرة من المتفجرات فيها.

ووفقاً لمتابعات المركز، فإن المنطقة العازلة التي تفرضها قوات الاحتلال الاسرائيلي يمتد عرضها من الشرق حتى الغرب، وتبلغ في بعض المناطق ٣٠٠ متر، وتتجاوز في مناطق أُخرى ١٠٠٠ متر. وتشكل المناطق العازلة نحو ٢٥٪ من أراضي قطاع غزة الزراعية التي تعتبر من أخصب المناطق بالقطاع.

وتتسبب هذه الاوضاع في تدهور الظروف المعيشية لآلاف المزارعين، الذين أصبحوا غير قادرين على تلبية احتياجات أُسرهم الاساسية، نتيجة الفقر الذي لحق بهم جراء عدم قدرتهم على ممارسة عملهم بحرية، وانضمام المئات منهم إلى صفوف العاطلين عن العمل.

أرض زراعية تعود ملكيتها لعائلة الأغا تم تجريفها شرق القرارة

وقد أفاد **د. نبيل أبو شمالة، مدير عام السياسات والتخطيط في وزارة الزراعة** لباحث المركز أن الأضرار التي لحقت بالقطاع الزراعي خلال العدوان الحربي عام ٢٠١٤ كانت فادحة، وما زال المزارعين غير قادرين على استعادة نشاطهم الزراعي بسبب عدم تعويضهم عن الخسائر التي لحق بهم خلال العدوان الحربي، فتأهيل القطاع الزراعي يسير بوتيرة بطيئة، وخلال ٣ أعوام لم يتم تأهيل سوى ١٠٪ فقط من الأضرار، وسبب ذلك نقص التمويل الدولي المخصص لإعمار القطاعات الاقتصادية، ففي ما يتعلق بالآبار تم تأهيل ٢٠٠ بئر من أصل ٧٨١ بئراً تضررت خلال العدوان الحربي. وأضاف أبو شمالة، أن مئات المزارعين استصلحوا أراضيهم المدمرة وقاموا بزراعتها في محاولة منهم لتوفير مصادر رزق لهم ولأفراد أُسرهم. وطالب أبو شمالة المانحين الدوليين بالالتزام بتعهداتهم التي أعلنوها تجاه القطاع، كما طالب حكومة التوافق الوطني الفلسطيني بتعزيز صمود المزارع على أرضه خصوصاً في المناطق الحدودية، وإعطاء القطاع الزراعي الذي يقدم الأمن الغذائي لأهالي قطاع غزة قدرًا أكبر من الاهتمام. وطالب أبو شمالة المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل من أجل رفع الحصار وفتح المعابر أمام المنتجات الفلسطينية، والعمل على وقف كافة الاعتداءات الإسرائيلية بحق المزارعين والعمل الجدي لحمايتهم.

### » الصيد والثروة السمكية

تفاقمت معاناة الصيادين الفلسطينيين، عقب انتهاء العدوان، جراء ما خلفه من دمار واسع، فمن ناحية انخفضت أعداد قوارب ومعدات الصيد الصالحة للاستخدام بسبب ما أصابها من أضرار، في ظل عدم قدرة الصيادين الفلسطينيين، الذين يعانون أوضاعاً اقتصادية صعبة، على اعادة ترميم وتأهيل قطاع الصيد البحري، ومن ناحية ثانية لعدم التزام القوات البحرية الإسرائيلية المحتلة باتفاق التهدئة الموقع بين الفصائل الفلسطينية وإسرائيل برعاية مصرية بتاريخ ٢٠١٤/٨/٢٦، والذي ينص، من ضمن بنود أُخرى، على السماح للصيادين الفلسطينيين بالإبحار في مياه غزة انطلاقاً من مسافة ٦ أميال بحرية.

أحد قوارب الصيد المدمرة في ميناء غزة

وأفاد **السيد نزار عياش، رئيس نقابة الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة**، لباحث المركز أن معاناة نحو (٤,٠٠٠) صياد تتواصل بسبب استمرار الحصار البحري المفروض على قطاع غزة منذ نحو ١١ عاماً، وحرمان الصيادين من مزاولة مهنة الصيد بحرية، وبسبب استمرار استهدافهم وإطلاق النار عليهم واعتقالهم ومصادرة أدوات صيدهم. ووفقاً لعياش، فقد ازدادت معاناة الصيادين بسبب تأخير صرف التعويضات لهم عن الخسائر الفادحة التي لحقت بهم، وجراء ذلك توقف المئات منهم عن ممارسة عملهم، بسبب عجزهم عن ترميم قواربهم ومعدات عملهم على نفقتهم الخاصة. وفي حالات محدودة قامت هيئة الثروة السمكية بوزارة الزراعة بتوزيع معدات وشباك للصيد على الصيادين الذي فقدوا شباكهم ومعداتهم خلال العدوان، غير أن ذلك يعتبر محدوداً قياساً بخسائرهم، ويعود تأخير تعويض الصيادين عن خسائرهم خلال العدوان الحربي إلى ضعف التمويل الموجه للقطاعات الاقتصادية، ومن ضمنها قطاع الصيد والثروة السمكية.

## الخاتمة:

أدى تأخير إعادة اعمار وتأهيل المنشآت الاقتصادية التي دمرتها آلة الحرب الاسرائيلية إلى تدهور القطاع الاقتصادي في قطاع غزة، وتسبب الحصار الاسرائيلي المفروض على القطاع منذ ١١ عاماً في ازدياد المعاناة لأصحاب المنشآت الاقتصادية، ويهدد استمرار هذا الوضع بانهيار القطاعات الاقتصادية المكونة لاقتصاد القطاع، والمنهكة أصلاً. ونجم عن تدهور القطاعات الاقتصادية المختلفة توقف المئات منها عن العمل، وتقليص الطاقة الإنتاجية للبعض الآخر، وقد خلف ذلك ضرراً بالغاً أصاب العاملين فيها، حيث فقد الآلاف منهم فرص عملهم، وانضموا إلى صفوف العاطلين عن العمل، وأصبحوا عاجزين عن الحصول على احتياجاتهم واحتياجات أفراد أُسرهم الأساسية، وارتفعت نسبة البطالة في قطاع غزة وبلغت معدلات كارثية، وانتشر الفقر ليزيد من حالة الحرمان لدى السكان المدنيين.

إن تأخير إعادة إعمار قطاع غزة، وخاصة إعمار المنشآت الاقتصادية المدمرة خلال العدوان الحربي عام ٢٠١٤ لما يزيد عن ثلاث سنوات هو جريمة جديدة ترتكب بحق سكان قطاع غزة، وهذه المرة تتم بمشاركة المجتمع الدولي، المتقاعس عن تعويض المتضررين، والذي ظل صامتاً على مدار ٥١ يوماً، هي أيام العدوان الحربي الاسرائيلي غير المسبوق على قطاع غزة من حيث اتساع نطاقة وقسوته ودمويته، حيث كان المدنيين وممتلكاتهم والمنشآت المدنية العامة والخاصة هدف رئيسي لهجمات قوات الاحتلال الاسرائيلي، وهو ما تسبب في خسائر مادية فادحة لحقت بالأعيان المدنية، لا سيما المنازل والمنشآت التعليمية والصحية والصناعية والتجارية والمركبات والأراضي الزراعية ومزارع الدواجن والماشية وموانئ الصيادين وقواربهم ومعداتهم.

وبالتوازي مع تأخير عملية اعمار قطاع غزة استمر الحصار المفروض على القطاع منذ ١١ عاماً، ويعتبر الحصار شكلاً من أشكال العقوبات الجماعية وأعمال الانتقام التي تقترفها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويشكل هذا الحصار انتهاكاً صارخاً لقواعد القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب، ولقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، سيما العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

## التوصيات :

إن المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، وفي ضوء ما وصل إليه هذا التقرير من نتائج، فإنه يوصي بما يلي:

- وقف العمل بالآلية الأُممية الخاصة بإعمار قطاع غزة التي أثبتت فشلها وأخفقت كلياً في تحقيق أية انجازات فعلية على الأرض، أو تلبية الحد الأدنى من متطلبات إعادة اعمار القطاع، بل على العكس تماماً، ساهمت في مأسسة الحصار المفروض على قطاع غزة منذ ١١ عاماً.
- على الدول المانحة الوفاء بالتزاماتها المالية التي تعهدت بتقديمها في مؤتمر القاهرة الخاص بإعادة إعمار قطاع غزة بشكل عاجل، حيث تسبب تأخر وصول تلك الأموال إلى المتضررين، وخاصة أصحاب المنشآت الاقتصادية المدمرة، في تأخير عملية إعادة إعمار منشآتهم، وبالتالي في استمرار تدهور أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والانسانية.
- إيلاء المنشآت الاقتصادية المدمرة كلياً أهمية خاصة، حيث لم تتلق هذه الشريحة أي تعويضات أو مواد بناء لإعادة اعمار منشآتهم المدمرة كلياً.
- العمل بشكل فوري على البدء في إعادة اعمار منشآت القطاع الاقتصادي بكافة مجالاته لا سيما الصناعية والتجارية والزراعية، وذلك حتى يتسنى إيقاف النمو المتزايد في معدلات البطالة والفقر.
- تشكيل لجنة طوارئ وطنية ودولية لمتابعة أداء القطاعات الاقتصادية، والعمل على تقديم التوصيات اللازمة إلى الجهات المعنية لتقوم باتخاذ التدابير اللازمة لاجتياز الضائقة التي يمر فيها القطاع.
- يدعو المجتمع الدولي للعمل بشكل سريع على توفير برامج اغاثية عاجلة لآلاف العمال والموظفين الذين فقدوا فرص عملهم للحد من تدهور أوضاعهم الانسانية، فضلاً عن تحريك العجلة الاقتصادية في قطاع غزة.
- يدعو السلطة الفلسطينية إلى تبني سياسات اقتصادية طارئة، وايلاء دعم القطاعات الاقتصادية الأكثر تأثراً بالعدوان الحربي وبالحصار المستمر منذ ١١ عاماً أهمية خاصة.
- يدعو الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، إلى القيام بخطوات عملية، وفقاً لالتزاماتها القانونية، من أجل إجبار السلطات الإسرائيلية المحتلة، بكافة الوسائل القانونية من أجل رفع كافة أشكال الحصار الجائر، وبشكل فوري، ليتسنى التدفق السريع لمواد البناء، والذي يستجيب لحجم الدمار الذي خلفه العدوان الحربي، وكحل وحيد تدركه كافة الأطراف المعنية بإعمار القطاع.
- يدعو حكومة الوفاق والسلطات في غزة إلى إزالة كافة الأسباب التي من شأنها أن تثير خشية المانحين، وأهمها استمرار الحصار الإسرائيلي وعدم وضوح آلية الأمم المتحدة لإعمار غزة، واستمرار الانقسام الفلسطيني، فضلاً عن التهديدات الاسرائيلية المستمرة بشن عدوان جديد على قطاع غزة.
- يدعو الرئيس الفلسطيني وحركة حماس العمل الفوري على إنهاء الانقسام الفلسطيني الداخلي من أجل الخروج من الأزمة الراهنة، وتوحيد الجهود من أجل إلزام الدول المانحة بالوفاء بتعهداتها المالية، ورفع الحصار عن قطاع غزة، وفتح كافة المعابر التجارية والمخصصة لعبور للأفراد، وبذل أقصى الطاقات والجهود للتغلب على الأضرار الكارثية التي نتجت عن الحصار المفروض على قطاع غزة، لا سيما البطالة والفقر.

# الجداول والأشكال

- **الجداول**

جدول ( ١ ) يبين حجم دمار المنشآت الصناعية خلال عدوان ٢٠١٤
جدول (٢) يبين توزيع أنشطة المصانع المدمرة خلال عدوان ٢٠١٤
جدول ( ٣ ) يبين حجم دمار المنشآت التجارية خلال عدوان ٢٠١٤
جدول (٤) يبين حجم الدمار في الأراضي الزراعية خلال عدوان ٢٠١٤
جدول (٥) يبين حجم الدمار في مزارع الطيور والحيوانات خلال عدوان ٢٠١٤
جدول (٦) يبين خسائر قطاع الصيد البحري خلال عدوان ٢٠١٤
جدول (٧) يبين كمية مادة الأسمنت اللازمة لقطاع غزة والكمية الواردة فعلياً
جدول (٨) يقارن بين تعهدات الدول المانحة وبين الأموال الواردة فعلياً
جدول (٩) يبين قيمة تعويضات القطاع القطاعات الاقتصادية التي صرفت مقارنة بحجم الخسائر
جدول (١٠) يبين عدد المصانع العاملة في النشاطات الصناعية وعدد العاملين فيها والطاقة الإنتاجية

- **الأشكال**

شكل ( ١ ) يوضح حجم دمار المنشآت الصناعية خلال عدوان ٢٠١٤
شكل (٢) يوضح توزيع أنشطة المصانع المدمرة خلال عدوان ٢٠١٤
شكل ( ٣ ) يوضح حجم دمار المنشآت التجارية خلال عدوان ٢٠١٤
شكل (٤) يوضح حجم الدمار في الأراضي الزراعية خلال عدوان ٢٠١٤
شكل (٥) يوضح حجم الدمار في مزارع الطيور والحيوانات خلال عدوان ٢٠١٤
شكل (٦) يوضح خسائر قطاع الصيد البحري خلال عدوان ٢٠١٤
شكل (٧) يوضح الفرق بين كمية مادة الأسمنت اللازمة لقطاع غزة والكمية الواردة فعلياً
شكل (٨) يوضح الفرق بين تعهدات الدول المانحة وبين الأموال الواردة فعلياً
شكل (٩) يوضح قيمة تعويضات القطاع القطاعات الاقتصادية التي صرفت مقارنة بحجم الخسائر
شكل (١٠) يوضح عدد المصانع العاملة في النشاطات الصناعية المتنوعة والطاقة الإنتاجية